الحدث

وضعت إيران، أمس الأحد، الولايات المتحدة في خانة العزلة والخسارة الدوليتين، بعد إعلان واشنطن الأحادي إعادة فرض العقوبات الأممية على طهران وتوعدها بمعاقبة من يخرقها، في خطوة لاقت انتقادات واسعة، لا سيما من روسيا والأطراف الأوروبيين الموقعين على الاتفاق النووي

تفعيل العقوبات على طهران

شروط إيران لإحياء الاتفاق النووي

طهران، واشنطن، لندن
العربي الجديد

رفضت إيران ومعها دول غربية عدة أمس الأحد، خطوة الولايات المتحدة الأحادية بتفعيل آلية «فض النزاع» في الاتفاق النووي، وإعادة فرض جميع عقوبات الأمم المتحدة على طهران. وفيما صبّ مختلف المسؤولين الإيرانيين غضبهم على واشنطن بإطلاق التهديدات والهجوم عليها، كانت هناك رسالة على مستوى آخر بعث بها الرئيس الإيراني حسن روحاني عندما تحدّث عن استعداد بلاده للاحترام الكامل للاتفاق النووي عندما تفعل كل الأطراف الأخرى المتبقية في الاتفاق ذلك. وفيما كان القادة الإيرانيون يحاولون التقليل من تداعيات الخطوة الأميركية التي لاقت انتقادات واسعة لا سيما من روسيا والأطراف الأوروبيين الموقعين على الاتفاق النووي، دفعت الضغوط الاقتصادية المتزايدة من واشنطن بالريال الإيراني إلى أدنى مستوى له على الإطلاق أمس الأحد، إذ عُرض بسعر يصل إلى 273 ألف ريال، مقارنة مع 267 ألفاً و800 ريال أول من أمس السبت. وأعلن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، ليل السبت الأحد، أن العقوبات الأميركية ضد إيران دخلت مجدداً «حيز التنفيذ»، مهدداً بأنّ أي عضو في الهيئة الأممية لا يلتزم بتلك العقوبات سيتحمل عواقب ذلك. وأضاف، في تغريدات على «تويتر»: «لن نتردد في فرض عقوباتنا على إيران، ونتوقع من كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب هذه القيود».

وأوضح بومبيو أنّ عودة فرض العقوبات على إيران تشمل التمديد الدائم لحظر الأسلحة، معتبراً ذلك «خبراً رائعاً للسلام في المنطقة». وأضاف بومبيو: «سنعلن قريباً مجموعة من التدابير الإضافية لتعزيز إنفاذ عقوبات الأمم المتحدة على إيران». لافتاً إلى أنّ «حملة الضغط الأقصى على النظام الإيراني ستستمر حتى يتوقف عن نشر الفوضى والعنف وسفك الدماء».

في المقابل، رأت إيران في سلسلة مواقف أمس الأحد، أنّ الرفض الدولي لإجراء الأميركي هو لصالحها، ويحول سياسة «الضغط الأقصى» التي اتبعتها إدارة دونالد ترامب حيالها لأعوام، إلى «عزلة قصوى» لواشنطن. وفي كلمة مقتضبة وجهها للشعب الإيراني عبر التلفزيون الرسمي خلال اجتماع لحكومته أمس الأحد، اعتبر روحاني، أن الولايات المتحدة تواجه الهزيمة في تحركها لإعادة فرض العقوبات على طهران. وأضاف: «أميركا تقترب من هزيمة مؤكدة في تحركها لإعادة فرض العقوبات... أميركا واجهت هزيمة وقوبلت برد فعل سلبي من المجتمع الدولي وحلفائها التقليديين. الشعب الإيراني لن يرضخ أبداً للضغط الأميركي، وإيران ستردّ رداً ساحقاً على البلطجية الأميركية».

وأضاف الرئيس الإيراني أن «سياسة الضغط الأقصى التي تمارسها أميركا ضدّ إيران انتهت إلى عزلتها الأقصى في البعدين السياسي والقانوني». غير أنّ روحاني لم يشر إلى البعد الاقتصادي لهذه السياسة على بلاده، والتي وضعت إيران أمام أزمة اقتصادية خانقة.

وفي إشارة إلى تهديدات الولايات المتحدة بتنفيذ ما تقتضيه إعادة فرض العقوبات الأممية على إيران، وسط توقعات بأنها قد تقوم في هذا الإطار بتفتيش السفن والطائرات الإيرانية تطبيقاً للقرار 1924، أكد الرئيس الإيراني، أنّ بلاده «سترد بشكل قوي إذا أرادت أميركا ترجمة بلطجتها وموقفها الخاطئ عملياً».

ووجه روحاني رسالة شكر إلى مجلس الأمن وأعضائه والدول الرافضة للحراك الأميركي لإعادة فرض العقوبات الأممية على إيران، قائلاً إنّ المجلس «وقف ضد أميركا بأفضل طريقة ممكنة». غير أنّ كلمة الرئيس الإيراني، لم تخل من رسائل للأعضاء المتبقين في الاتفاق النووي؛ روسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، منتقداً «عدم عودة تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن العقوبات (الأممية) ضدّ إيران»، مشيرة إلى أن المجلس «رفض طلب أميركا كدولة غير عضو بالاتفاق النووي لإطلاق عملية إحياء العقوبات، ولذلك لم تبدأ العملية لتنتهي إلى نتيجة».

واعتبرت الخارجية الإيرانية في بيانها أن إعلان واشنطن إعادة فرض العقوبات «مزاعم باطلة وبلا أي أثر قانوني»، مشيرة إلى أنها «كعادتها لجأت إلى تهديد وترهيب الدول لوضع عقوبات ضدها»، ورأت أن ذلك «خير دليل على اعتراف أميركا بهزيمتها في مجلس الأمن». وقالت الخارجية الإيرانية إنّ «الولايات المتحدة بعد عامين من اتباعها سياسة الضغط القصوى، أصبحت في عزلة أكثر من قبل، وفشلت في إيجاد إجماع ضد إيران ولذلك أصبحت تحتمي بالتنمر والابتزاز من المجتمع الدولي». وختمت بيانها بالتأكيد على أن إيران «تشدد على أنه إذا أقدمت أميركا منفردة أو بالتعاون مع عملائها على عمل في سياق (تنفيذ) تهديداتها ستواجه برد قوي وهي تتحمل مسؤولية جميع عواقبه الخطيرة».

وكان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، قال إنّ إعلان الإدارة الأميركية عن إعادة فرض العقوبات الأممية على إيران، «مسرحية هزلية»، معتبراً أن «التصرفات الأحادية لترامب ضد إيران لها علاقة بالانتخابات الأميركية من جهة، ومن جهة أخرى للضغط على الشعب الإيراني». وحذر خطيب زادة، في مؤتمره الصحافي الأسبوعي، واشنطن من مغبة القيام بـ«أي خطوة استفزازية» تجاه طهران، مؤكداً أن «ردنا قوي على أي شخص يتخطى حدوده». وفي السياق، اتهم خطيب زادة أطراف الاتفاق النووي بعدم تنفيذ التزاماتها، رافضاً إعادة التفاوض بشأن الاتفاق النووي، وقال إن أي إجراء في هذا الصدد «يعني تدمير الاتفاق بموجبها». وأضافت المصادر أن «الجانب الروسي يطالب أيضاً بجنوب الطريق الدولية أم 4، بحجة عدم تأمين الدوريات وهو ما ترفضه كذلك أنقرة، التي تطالب بدورها ببسط سيطرتها على مدينتي تل رفعت ومنبج، وهو ما ترفضه روسيا من ناحيتها». وأكدت أن الجانب التركي «يفضل صفقة شاملة تشمل وقفاً لإطلاق النار الدائم، وتثبيت النقاط بشكل نهائي».

وإزاء ذلك، أبدت المصادر التركية «مخاوفها من أن تكون التنازلات المطلوبة من الجانب الروسي للوصول إلى حل شامل دائم، في ليبيا وليست في سورية». وأشارت إلى أنه «رغم سعي الجانب التركي للفصل بين الملفين، إلا أن روسيا ربما وجدت أن ليبيا ليست ذات جدوى كبيرة لها كما سورية، لذلك تعمل للحصول على مكاسب في سورية على حساب ليبيا».

واستشهدت المصادر بالاجتماع الأخير في أنقرة قبل أيام «حين طالب الروسي بمنطقة واسعة جنوبي طريق أم 4، وصولاً إلى جسر الشغور مع تأمين غرب الطريق وجنوبها باتجاه ريف اللاذقية، مقابل التهدئة الشاملة والدائمة، وهو ما واجه برفض تركي شديد لأنه يعني فقدان مساحة مهمة من المنطقة المتبقية بيد المعارضة».

كما كشفت مصادر ميدانية تركية لـ«العربي الجديد»، أن تركيا دفعت بحشود كبيرة أخيراً، في سياق التصعيد قبل الاجتماعات المقبلة». وتطالب تركيا الجانب الروسي بفرض وقف إطلاق نار شامل، بحل المشاكل المتعلقة بإدلب، تحديداً مسألة فصل المعارضة المعتدلة عن المتطرفين، وعودة النازحين مقابل تبديل مواقع نقاط المراقبة. وهددت أكثر من مرة بالانسحاب من العملية السياسية، في حال عاد التصعيد إلى إدلب مجدداً. وعملت على تحصين وجودها الميداني في المنطقة، لردع أي خروقات من قبل النظام وروسيا».

ونفذت عدة مقاتلات حربية روسية أمس، أكثر من 30 غارة جوية بحسب ناشطين، استهدفت أطراف مدينة إدلب، لم تسفر عن خسائر في صفوف المدنيين. وأفادت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أن 9 طائرات تناوبت على قصف محيط مدينة إدلب الغربي ومنطقة عرب سعيد ومحيط بلدة بابتنتا، شمالي غرب مدينة إدلب. وأوضحت أن المقاتلات التي أقلعت من قاعدة حميميم على الساحل السوري حامت في سماء المنطقة لنحو ساعة، وركّزت ضرباتها على مواقع لـ«هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً)، وفصائل أخرى. ووصفت المصادر التصعيد الروسي، بـ«الضغوط عشية اللقاءات المقبلة بين وفدي الجانبين، بعد التوافق على استمرار المباحثات بين الجانبين، وفي جعبة كل طرف مجموعة من المطالب وهي مطروحة بسقف عال، ما يتطلب من الطرفين تقديم تنازلات للوصول إلى توافقات جديدة».

واستهدفت قوات النظام بالقذائف الصاروخية والمدفعية أطراف قرى وبلدات سفوهن والفطيرة وكنصفرة والبارة وبينين وفليفل جنوبي إدلب، وسط قصف بالرشاشات الثقيلة على أطراف قرية العنكاوي في سهل الغاب شمالي غرب مدينة حماة. ويأتي هذا القصف بالرغم من استمرار العمل بأتفاق وقف إطلاق النار الذي توصّلت إليه كل من أنقرة وموسكو في 5 مارس/آذار الماضي. كما يأتي بعد أيام من اللقاءات الثنائية الروسية - التركية في العاصمة أنقرة، والتي طالبت فيها موسكو بتخفيض عدد القوات التركية في إدلب. وتزامن القصف مع تعزيزات عسكرية تركية، بلغت نحو 20 آلية، توزّعت على نقاط المراقبة والانتشار التي تجاوز عددها الـ60 نقطة في الشمال السوري.

روحاني: سنعود لتعهداتنا إذا أوفت الدول بالتزاماتها

رفض دولي لإعلان واشنطن إعادة فرض العقوبات على إيران

تدهور صحة ناشطة حقوقية

نُقلت نسرين سوتوده، المحامية الإيرانية الناشطة في مجال حقوق الإنسان والتي بدأت قبل أكثر من شهر إضراباً عن الطعام، من السجن إلى مستشفى في طهران بعد «تراجع حاد» في وضعها الصحي، بحسب ما أفاد زوجها. وقال رضا خندان لوكالة «فرانس برس»، أول من أمس السبت، إن سوتوده التي تقضي حكماً بالسجن لمدة 12 عاماً، ادخلت وحدة العناية بأمراض القلب في مستشفى طالقاني في العاصمة الإيرانية، بعيد وصولها إلى قسم الطوارئ.

روحاني: واشنطن تعيش العزلة الصوت وسترد على أي تحرك ضدنا (الأناضول)

للحديث تتمة...

عندما تستورد تونس الفوسفات

وليد التليلي

مرّ الخبر بشكل عادي تقريباً في وسائل الإعلام، وكأنه صفقة اقتصادية كالتي تحدث كل يوم في أي بلد وتتناقلها الوكالات روتينياً ضمن ما تنقله من أخبار عن العالم. إلا أنّه ليس خبراً عادياً قطعاً، لأنه يدق ناقوس الخطر في تونس مرة أخرى وينبّه حكومة نائمة وأحزاباً تلهو بمصائر الناس. الخبر يقول إنّ تونس تستورد للمرة الأولى في تاريخها مادة الفوسفات، وتنتظر في نهاية سبتمبر/ أيلول الحالي، وصول أول دفعة من المادة، وذلك ضمن خطة لاستيراد 40 ألف طن من الفوسفات شهرياً، لتأمين مخزونات استراتيجية لصناعة المواد الكيميائية. وتخرج تونس التي كانت ثالث منتج عالمي للفوسفات، للمرة الأولى في تاريخها للسوق الدولية لاستيراد هذه المادة، بعد تعثّر نشاط استخراج الفوسفات ونقله من مناطق الإنتاج في الحوض المنجمي بمحافظة قفصة في جنوب غربي البلاد، نحو مصانع التحويل التابعة للمجمع الكيميائي التونسي (شركة حكومية). والواقع أنّ تونس لديها شوكة في خاصرتها جنوبي البلاد، إذ تعاني المنطقة من ألم فشلت كل الحكومات في معالجته منذ ما قبل الثورة، خصوصاً عندما انطلقت ثورة الحوض المنجمي في محافظة قفصة تطالب بحقها في ثروة تخرج من باطن أرضها لتبددها السلطة، بينما توقفت الحياة في تلك الأرجاء حرفياً في ستينيات القرن الماضي؛ شوارع صفراء وظروف قاسية وأمراض تنفس ضربت أجيالاً من أهالي مدينتي الرديّف وأم العرائس في المحافظة.

لا يطالب الأهالي بأكثر من حقهم في ثروة يموتون من أجلها، يريدون بعضها لأطفالهم على شكل مدرسة ومستشفى وحديقة يلعبون فيها. كتبوا في معاناتهم أغاني ومسرحيات يعرفها التونسيون شمالاً ويرددونها أحياناً، ولكن كل الحكومات فشلت في التعاطي معهم وإيجاد حلول لإنهاء المأساة واستئناف العمل الذي يعرف الخبراء أنّه كان سيُغني التونسيين عن الاقتراض من الخارج.

الغريب أنّ الأحزاب التونسية ونخبها العظيمة لم تُلقِ بالاً للخبر، ولم يفاجئها أو يحركها ما سيترتب عن ذلك، وبقيت مستمرة في سجالات لا تهمّ الناس في شيء، بينما تتكرر المأساة ذاتها شرق الحوض الجنوبي نفسه، حيث أوقف الأهالي أيضاً إنتاج البترول، والجماعة منشغلة بمصطلحات الدستور وصراع الأجنحة في الأحزاب وصلاحيات الرئيس، ولم ينجح مسؤول واحد طوال كل هذه السنوات في التفاوض على حل مع المحتجين جنوباً ينهي هذه المأساة.

ظريف: للوقوف بوجه البلطجي

قال وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، خلال مقابلة مع التلفزيون الإيراني مساء السبت، من أهمية إعادة الولايات المتحدة فرض العقوبات على بلاده، معتبراً ان الخطوة «محاولة فاشلة»، وموكداً انّ «الاميركيين يعلمون ان مزاعمهم باطلة لذلك يصارعون التمر لتحقيق اهدافهم». وقال ظريف انّ على المجتمع الدولي الوقوف في وجه استخدام الولايات المتحدة العقوبات لفرض ارادتها «كبلطجي»، او ان ينتظر هو مواجهة العقوبات.

شرق غرب

البرهان في الإمارات

أعلن مجلس السيادة الانتقالي في السودان، أن رئيسه الفريق أول عبد الفتاح البرهان (الصورة)، توجه أمس الأحد، إلى الإمارات يرافقه وفد وزاري رفيع المستوى وعدد من الخبراء والمختصين في قضايا التفاوض. وأوضحت إدارة الإعلام في المجلس السيادي أن البرهان سيعقد خلال الزيارة، التي تستغرق يومين، مباحثات مشتركة مع القيادة الإماراتية متعلقة بكافة القضايا الإقليمية المرتبطة بالشأن السوداني. وكانت مصادر أكدت لـ«العربي الجديد» أن أبوظبي والرياض تمارسان الضغوط على الخرطوم من أجل الانضمام لمسار التطبيع مع إسرائيل.

(العربي الجديد)

مليشيات مدعومة من الإمارات تقمع احتجاجات المكلا

أطلقت قوات النخبة الحضرمية، المدعومة إماراتياً، أمس الأحد، الرصاص الحي لتفريق محتجين في مدينة المكلا، عاصمة محافظة حضرموت اليمنية، خرجوا للتنديد بالفساد وارتفاع الأسعار وانعدام الخدمات في المدينة. وقال مصدر إعلامي شهد التظاهرة لـ«العربي الجديد»، إن قوات النخبة الحضرمية أطلقت النار لتفريق المتظاهرين، كما اعتقلت القوات عدداً منهم واقتادتهم إلى أماكن مجهولة.

(العربي الجديد)

وزير الخارجية القطري يلتقي الأمين العام لمجلس التعاون

اجتمع نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية القطري، الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني (الصورة)، أمس الأحد، في الدوحة، مع الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية نايف فلاح الحجرف. وأفادت وكالة الأنباء القطرية «قنا»، بأنه جرى خلال الاجتماع تبادل وجهات النظر حول مسيرة مجلس التعاون والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

(العربي الجديد)

لا اتفاق على جدول أعمال المفاوضات الأفغانية

واصل الوفد الحكومي الأفغاني ووفد حركة طالبان، التفاوض في العاصمة القطرية الدوحة، أمس الأحد، بهدف التوصل إلى اتفاق حول جدول أعمال المفاوضات. وقال المتحدث باسم وفد التفاوض في حركة طالبان محمد نعيم، في حديث مع «العربي الجديد» إنه لا يزال هناك الكثير مما لم يتم الاتفاق عليه بين الطرفين، لكنه أشار إلى تسجيل تفاهم على بعض النقاط التي لم يحددها.

(العربي الجديد)

مصر: احتجاجات على مخالفات البناء

قالت مصادر أهلية وأمنية مصرية لـ«العربي الجديد» إن التظاهرات التي اندلعت في قرية الكدابة في مركز أطفيح بمحافظة الجيزة، أمس الأحد، والتي شهدت تنديداً بممارسات النظام، سببها التعسف ضد أبناء المنطقة بملف التصالح في مخالفات البناء. وأكدت أن الأهالي الذين تجمعوا في منطقة سوق القرية بعد صلاة الظهر لا ينتمون لأي تيار سياسي وبصفة خاصة التيار الإسلامي.

(العربي الجديد)

تقرير

«لواء القدس»: التحوّل من الإيرانيين إلى الروس

أمين العاصي

تلقّت مليشيا «لواء القدس» في الآونة الأخيرة ضربات عدة، أدت إلى مقتل قياديين ومسلحين فيها، على يد ما يُعتقد أنها مجموعات تابعة لتنظيم «داعش» تنشط في بادية دير الزور. وتأتي التطورات بعد أن دفع الجانب الروسي هذه المليشيا، التي تضم عناصر من مخيّمات اللاجئين الفلسطينيين في سورية لتقاتل إلى جانب قوات النظام، لمواجهة التنظيم. ووثّق المرصد السوري لحقوق الإنسان، مقتل ثلاثة من عناصر هذه المليشيا منذ أيام، جراء انفجار لغم أرضي بآلية تقلّهم في بادية منطقة الشميطية، بريف دير الزور الغربي، في حادث تكرر كثيراً خلال الشهرين الأخيرين. مع العلم أنه قُتل في منتصف الشهر الحالي، قيادي في «اللواء» على يد مجهولين، في منطقة المجيل غربي بلدة التبني، على يد عناصر يُرجّح أنهم من تنظيم «داعش». وسبق أن نعى «لواء القدس»، في أواخر شهر يوليو/ تموز الماضي، قيادياً قُتل مع مجموعة من العناصر، على يد ما يُعتقد أنها خلية لتنظيم «داعش» في ريف دير الزور الشرقي. ويعتبر «لواء القدس» من أبرز المليشيات التي لا تزال تقاتل إلى جانب قوات النظام منذ منتصف عام 2012، الذي شهد تشكيل مجموعات عدة على يد أجهزة المخابرات التابعة لنظام بشار الأسد، من أجل محاصرة الحراك الثوري في مخيمي النيرب وحندرات للاجئين الفلسطينيين في حلب، إضافة إلى دورها في قمع المتظاهرين في المدينة. وكان الدفاع عن مطار النيرب على أطراف مدينة حلب، أول مهام هذه المجموعات التي وسّعت نشاطها ليشمل مدينة حلب ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين في عموم سورية. مع العلم أن تلك المخيمات، وتحديداً مخيمي الرمل الفلسطيني في اللاذقية واليرموك في العاصمة دمشق، يشهدان حراكاً ثورياً.

وجاء تشكيل هذه المجموعات على يد محمد السعيد، وهو من سكان مخيم النيرب في حلب، وكانت تربطه علاقات مع أجهزة المخابرات وحزب الله قبل انطلاق الثورة السورية ربيع عام 2011. وضمّ السعيد إلى هذه المجموعات عدداً كبيراً من الشباب الفلسطيني من سكان مخيمي النيرب وحندرات، من بينهم محكومون بقضايا جنائية أطلق النظام سراحهم. وجنّد السعيد أيضاً شباناً سوريين، ممن يطلق عليهم اللاجئين الفلسطينيين في سورية، وتحديداً مخيمي الرمل الفلسطيني في اللاذقية واليرموك في العاصمة دمشق، بشهادة حراكاً ثورياً.

ساهم «لواء القدس» في حصار مخيم اليرموك جنوبي دمشق

وفي تسعينيات القرن الماضي، كان السعيد يعمل في تجارة الأقمشة، قبل أن يتحوّل إلى تجارة السلاح، ويتنقل بين عدة دول، منها تركيا ولبنان والعراق، قبل أن يستقر في سورية. وبعد اندلاع الثورة السورية، تحوّل إلى تاجر مخدرات، وأسّس مجموعة مسلحة، بدأت بالتشبيح، قبل أن تتحوّل إلى مجموعة مسلحة تقاتل قوات المعارضة في حلب وريفها. وبعد سيطرة المعارضة على أحياء حلب الشرقية، التي انتهت في نهاية ذاك العام، بخروج هذه الفصائل من شرقي حلب، في حدث فاصل في مسيرة الثورة السورية المسلحة، كما قُلدت وزارة الدفاع الروسية زعيم «لواء القدس» محمد السعيد «وسام النصر»، إثر انتزاع السيطرة على مخيم اليرموك من تنظيم «داعش» في مايو/أيار 2018، عقب صفقة مع التنظيم سمحت له بنقل مسلحيه إلى البادية السورية.

ومنذ عام 2017، وجّه الجانب الروسي «لواء القدس» لقتال تنظيم «داعش» في البادية، فتكبّد خسائر جسيمة في أرواح مسلحيه في المعارك. وحسب دراسة صدرت عن «المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية» في عام 2019، فإن بنية «لواء القدس»، تحديداً قيادته، مشكّلة من البلطجية وتجار ومروجي المخدرات: «فكان من السهل عليه تنظيم نهبه، وارتكاب انتهاكات كثيرة بحق المدنيين»، وفق الدراسة. وعن مصادر تمويل «لواء القدس»، أشارت الدراسة إلى مصادر متعددة، فقد «باعوا المناطق التي سيطروا عليها لتجار أو لصوص، ونهبوا المصانع وجلبوا الآتها إلى مستودعات للمسروقات تابعة لهم، إضافة إلى تلقيهم أموالاً لقاء تمكين أشخاص في مواقعهم، أو إخراج آخرين من السجن أو السؤال عن السجن، أو ترخيص مشاريع أو تسهيل قضايا تجارية أو توقيع معاملة».

من جانبه، يصف الكاتب الفلسطيني طه عبد الواحد، في حديث لـ«العربي الجديد»، دور «لواء القدس» بـ«السلبي للغاية»، مشيراً إلى أن النواة الأولى لهذه المليشيا مشكلة من «شبيحة كازينوهات وصالات أفراح» من الفلسطينيين في مخيم النيرب، وشخصيات تعمل في مجال العقارات، كان لها ارتباطات مع أجهزة الأمن والمخابرات قبل الثورة السورية. ويصف المليشيا بـ«القوة الضاربة القمعية العنيفة القذرة للأجهزة الأمنية السورية»، موضحاً أن هذه المليشيا «شاركت في الاعتقالات وفي قمع احتجاجات خرجت في المخيمات، لا سيما مخيمات حلب، كما شاركت في حصار مخيم اليرموك».

الحدث

روسيا تزيد من قصف إدلب

إدلب ـ عامر السيد علي
إسطنبول ـ جابر عمر

شنّت الطائرات الروسية أكثر من 30 غارة أمس على إدلب (فرانس برس)

المح وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، إلى إمكانية انتهاء العملية السياسية في إدلب، في حال عدم التوصل إلى اتفاق مع روسيا أو استئناف العمليات العسكرية. وقال في مقابلة مع قناة «سي أن أن ترك» التركية: «نحن بحاجة للحفاظ على وقف إطلاق النار في منطقة إدلب أولاً»، مشيراً إلى أن الاجتماعات «ليست مثمرة للغاية»، تعقيباً على اجتماع خبراء عسكريين روس واتراك في أنقرة. بدورها، كشفت مصادر تركية مطّلعة، أمس، أن التصعيد الروسي في إدلب، بمثابة ضغط سيتبعه اجتماعات مقبلة بين الوفدين التركي والروسي لمناقشة الأوضاع في المنطقة، بعد فشل الاجتماعات الأخيرة. وأوضحت المصادر لـ«العربي الجديد»، أن الجانبين التركي والروسي اتفقا على عقد جولة جديدة من المباحثات بخصوص إدلب، ولكن من دون تحديد الموعد بشكل مؤكد، وربما تكون في الأيام القليلة المقبلة، لاستكمال المفاوضات بعد فشلت الجولة السابقة بسبب المطالب الروسية، ورفضها من الجانب التركي المطالب باتفاق شامل. وكشفت المصادر أن المطالب الروسية تتمحور حول «انسحاب نقاط المراقبة التركية الموجودة على طول الطرق الدولية أم 4 وأم 5، التي باتت محاصرة من قبل قوات النظام، لانتفاء عملها بالمراقبة. وصف المليشيا بـ«القوة الضاربة القمعية العنيفة القذرة للأجهزة الأمنية السورية»، موضحاً أن هذه المليشيا «شاركت في الاعتقالات وفي قمع احتجاجات خرجت في المخيمات، لا سيما مخيمات حلب، كما شاركت في حصار مخيم اليرموك».

وأضافت المصادر أن «الجانب الروسي يطالب أيضاً بجنوب الطريق الدولية أم 4، بحجة عدم تأمين الدوريات وهو ما ترفضه كذلك أنقرة، التي تطالب بدورها ببسط سيطرتها على مدينتي تل رفعت ومنبج، وهو ما ترفضه روسيا من ناحيتها». وأكدت أن الجانب التركي «يفضل صفقة شاملة تشمل وقفاً لإطلاق النار الدائم، وتثبيت النقاط بشكل نهائي».

وإزاء ذلك، أبدت المصادر التركية «مخاوفها من أن تكون التنازلات المطلوبة من الجانب الروسي للوصول إلى حل شامل دائم، في ليبيا وليست في سورية». وأشارت إلى أنه «رغم سعي الجانب التركي للفصل بين الملفين، إلا أن روسيا ربما وجدت أن ليبيا ليست ذات جدوى كبيرة لها كما سورية، لذلك تعمل للحصول على مكاسب في سورية على حساب ليبيا».

واستشهدت المصادر بالاجتماع الأخير في أنقرة قبل أيام «حين طالب الروسي بمنطقة واسعة جنوبي طريق أم 4، وصولاً إلى جسر الشغور مع تأمين غرب الطريق وجنوبها باتجاه ريف اللاذقية، مقابل التهدئة الشاملة والدائمة، وهو ما واجه برفض تركي شديد لأنه يعني فقدان مساحة مهمة من المنطقة المتبقية بيد المعارضة».

كما كشفت مصادر ميدانية تركية لـ«العربي الجديد»، أن تركيا دفعت بحشود كبيرة أخيراً، في سياق التصعيد قبل الاجتماعات المقبلة». وتطالب تركيا الجانب الروسي بفرض وقف إطلاق نار شامل، بحل المشاكل المتعلقة بإدلب، تحديداً مسألة فصل المعارضة المعتدلة عن المتطرفين، وعودة النازحين مقابل تبديل مواقع نقاط المراقبة. وهددت أكثر من مرة بالانسحاب من العملية السياسية، في حال عاد التصعيد إلى إدلب مجدداً. وعملت على تحصين وجودها الميداني في المنطقة، لردع أي خروقات من قبل النظام وروسيا».

ونفذت عدة مقاتلات حربية روسية أمس، أكثر من 30 غارة جوية بحسب ناشطين، استهدفت أطراف مدينة إدلب، لم تسفر عن خسائر في صفوف المدنيين. وأفادت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أن 9 طائرات تناوبت على قصف محيط مدينة إدلب الغربي ومنطقة عرب سعيد ومحيط بلدة بابتنتا، شمالي غرب مدينة إدلب. وأوضحت أن المقاتلات التي أقلعت من قاعدة حميميم على الساحل السوري حامت في سماء المنطقة لنحو ساعة، وركّزت ضرباتها على مواقع لـ«هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً)، وفصائل أخرى. ووصفت المصادر التصعيد الروسي، بـ«الضغوط عشية اللقاءات المقبلة بين وفدي الجانبين، بعد التوافق على استمرار المباحثات بين الجانبين، وفي جعبة كل طرف مجموعة من المطالب وهي مطروحة بسقف عال، ما يتطلب من الطرفين تقديم تنازلات للوصول إلى توافقات جديدة».

واستهدفت قوات النظام بالقذائف الصاروخية والمدفعية أطراف قرى وبلدات سفوهن والفطيرة وكنصفرة والبارة وبينين وفليفل جنوبي إدلب، وسط قصف بالرشاشات الثقيلة على أطراف قرية العنكاوي في سهل الغاب شمالي غرب مدينة حماة. ويأتي هذا القصف بالرغم من استمرار العمل بأتفاق وقف إطلاق النار الذي توصّلت إليه كل من أنقرة وموسكو في 5 مارس/آذار الماضي. كما يأتي بعد أيام من اللقاءات الثنائية الروسية - التركية في العاصمة أنقرة، والتي طالبت فيها موسكو بتخفيض عدد القوات التركية في إدلب. وتزامن القصف مع تعزيزات عسكرية تركية، بلغت نحو 20 آلية، توزّعت على نقاط المراقبة والانتشار التي تجاوز عددها الـ60 نقطة في الشمال السوري.

الغلاف

بعد 6 سنوات على انقلاب الحوثيين واجتياح العاصمة اليمنية صنعاء في 21 سبتمبر/ أيلول 2014، تبدّلت هوية المدينة باتجاه فرض حكم المليشيات وتعميم الخراب انطلاقاً منها إلى كل اليمن

21 سبتمبر اليمني
6 سنوات من حكم المليشيات وتعميم الخراب

عدن ـ **زكريا احمد**

تصادف اليوم الذكرى السادسة لسقوط العاصمة اليمنية صنعاء في قبضة المليشيا الحوثية وبدء مسلسل انهيار الدولة. لكن المآلات التي أحدثها زلزال 21 سبتمبر/ أيلول 2014 المصنف كـ«ثورة شعبية» في قاموس الحوثيين، تجعل الحقبة العصيبة التي عاصرها اليمنيون منذ ذلك التاريخ فقط، أشبه بعقدين من الزمن أو أكثر. وبعد 6 سنوات على اجتياح صنعاء، لا يزال العنف سيد الموقف في مناطق يمنية عدة، أبرزها مأرب والجوف، فالجماعة التي تحكم عاصمة البلاد منفردة، بعد اجتياحها تحت لافتة تحسين الخدمات، تحتفل هذه الأيام بما تدعوه «2000 يوم من الصمود أمام التحالف السعودي الإماراتي»، وتواصل تعميم الخراب شرقاً، ملوّحة بالقدرة على القتال حتى 4 آلاف يوم. وفي مقابل الولع الحوثي بالإحصاء والتباهي بإدراج اليمن في موسوعة أرقام فلكية من ناحية أيام الصمود، أو محاربة 17 دولة وتشييد مئات المقابر، تنظر شريحة واسعة من اليمنيين إلى 21 سبتمبر على أنه أكبر انتكاسة مدوّية في التاريخ اليمني المعاصر، وتصنّفه كنكبة أثمرت تفشي الفصائل والمليشيات الحاكمة، وسقوط العديد من الضحايا منذ 6 سنوات، وتشرد الكثير داخل البلاد، وسط تهديد بمجاعة وشيكة.

ويحتفي الحوثيون بالمناسبة التي أشعلت حرباً بالوكالة بين أطراف إقليمية هي إيران والسعودية، بأنها ثورة أطاحت خصومهم من القوى العسكرية والقبلية التقليدية. وفي هذا اليوم من كل عام، تمنح السلطات الحوثية سكان المحافظات الخاضعة لسيطرتها إجازة رسمية، باعتباره عيداً وطنياً، لكن الحكومة المعترف بها دولياً، التي تشردت نحو عدن وبعدها الرياض منذ ذلك اليوم، تصف 21 سبتمبر بـ«اليوم المشؤوم وذكرى النكبة».

عقب اجتياح صنعاء في سبتمبر 2014، أجبر الحوثيون، الرئيس عبد ربه منصور هادي، على تشكيل حكومة جديدة يشاركون فيها، بناءً على اتفاق أشرف عليه أول مبعوث للأمم المتحدة في اليمن، المغربي جمال بنعمر. ودفعت هشاشة مؤسسة الرئاسة، الحوثيين إلى المطالبة بمكاسب أكبر، أبرزها الشراكة في مؤسسات الدولة كافة، وتعيين أحد قياديهم في منصب نائب رئيس الجمهورية، فضلاً عن دمج نحو 20 ألفاً من مقاتليهم في صفوف القوات المسلحة والأمن التي ابتلعتها بعد أشهر بالكامل. وبعد أن كانت أسعار الوقود هي الشعار الرئيسي لاجتياح صنعاء، بدأ الحوثيون بإشهار عناوين جديدة لمعاركهم، فأفصحوا عن نيّاتهم للسيطرة على منابع النفط في مأرب، تحت شعار محاربة من وصفوهم بـ«الدواعش»، ثم تمددوا غرباً وصولاً نحو الحديدة على شواطئ البحر الأحمر. لكن الاستقالة المفاجئة لهادي وحكومة خالد بحاح في 19 يناير/ كانون الثاني 2015، ثم انتقاله إلى عدن في فبراير/ شباط من العام عينه، أربكا مخططات الحوثيين بالإبقاء عليه كواجهة شرعية، وهو ما دفعهم إلى ملاحقته صوب عدن، قبل خضوع البلد لوصاية إقليمية تحت مسمى التحالف الداعم لشرعية هادي.

خاض الحوثيون بعد ذلك معارك سهلة في اجتياح المدن اليمنية شمالاً وجنوباً، مستفيدين من تسهيلات قدّمها الرئيس السابق علي عبدالله صالح (الذي قُتل على أيديهم في ديسمبر/ كانون الأول 2017). ووفقاً لنائب الرئيس، علي محسن الأحمر، فإنه لم يدافع عن صنعاء في وجه الزحف الحوثي سوى معسكر السبعين الذي قدّم 294 قتيلاً، وذلك في تصريحات أطلقها قبل 3 أعوام، بعد أن ترك من أسماهم «الجمهوريين»، الجمهورية والثورة اليمنية فريسة للحوثي، في إشارة إلى تخلي المؤسسات العسكرية والأمنية كافة عن واجباتها.

تفتّت الدولة وطمس الهوية اليمنية

بدا الحوثيون وكأنهم قد اختنقوا في انقلاب غير مدروس، خصوصاً بعد اعتكاف هادي في صنعاء ثم هروبه، فلجأوا إلى إصدار قرارات عزل محافظين وتكليف موالين لهم، ونشروا عناصر «اللجان الثورية»، كمشرفين بصلاحيات واسعة على وزراء ومديرين عامين في مؤسسات الدولة. واستحدثوا مكاتب للتقاضي ورفع المظالم، يديرها مسؤولون أمنيون موالين لهم بعد تعطل المحاكم، ليتوّجوا مسلسل تفتيت الدولة بحلّ البرلمان المنتخب وتعليق العمل بالدستور.

وعلى الرغم من العودة الشكلية للمؤسسات، بعد إشهار الحوثيين تحالفهم مع حزب صالح، إلا أنهم واصلوا استحواذهم على مصدر القرار، بتعيين المحسوبين عليها في هرم أجهزة الدولة التنفيذية والعسكرية، والغوا إجازة السبت التي كانت قد أقرتها الحكومة السابقة، معيدين العمل بإجازة الخميس، فضلاً عن إقرار التقويم الهجري على رأس المعاملات الرسمية، وتوسيع الشرخ المجتمعي داخل اليمن ومنع توزيع العملة النقدية التي طبعتها الحكومة في مناطقهم.

جرعة تنشيطية لـ«القاعدة» وولادة «المجلس الانقلابي»

لم يكن ابتلاع الحوثيين مؤسسات الدولة النتيجة الوحيدة لاجتياح صنعاء، لكن انقلابهم على الدستور، وتوسيعهم غرباً وجنوباً، منح تنظيم «القاعدة» جرعة تنشيطية، أعادت إليه الحياة بعد سنوات من التواري عن الأنظار. ووجد عناصر «القاعدة» المبررات الكافية للظهور العلني ومحاكاة انقلاب صنعاء، وذلك بالسيطرة على مدينة عاصمة حضرموت في إبريل/نيسان 2015، فحكموها عاماً كاملاً، فضلاً عن سيطرتهم على مدن وبلدات مختلفة في محافظات البيضاء وأبين وشبوة. ومع تصاعد الفرز الجهوي والطائفي بعد الانقلاب، اكتسب تنظيم «القاعدة» شرعية في نظر المجتمعات المحلية، خصوصاً في البيضاء التي لا يزال مهيمناً على مناطق فيها حتى الآن. وحظي التنظيم بالتفاف شعبي وقبلي، بعد انخراط العشرات في معسكرات تدريب تابعة له من أجل قتال الحوثيين. ووجد عناصر «القاعدة» المبررات الكافية للظهور العلني ومحاكاة انقلاب صنعاء، وذلك بالسيطرة على مدينة عاصمة حضرموت في إبريل/نيسان 2015، فحكموها عاماً كاملاً، فضلاً عن سيطرتهم على مدن وبلدات مختلفة في محافظات البيضاء وأبين وشبوة. ومع تصاعد الفرز الجهوي والطائفي بعد الانقلاب، اكتسب تنظيم «القاعدة» شرعية في نظر المجتمعات المحلية، خصوصاً في البيضاء التي لا يزال مهيمناً على مناطق فيها حتى الآن. وحظي فضلاً عن حصولهما على أجهزة أمنية وعسكرية من الإمارات وإيران. ووفقاً لما ذكر خبراء لـ«العربي الجديد»، فإن الجماعات الثلاث، الحوثيين و«القاعدة» و«المجلس الانتقالي الجنوبي»، تلتقي حركات دينية خالصة، وبروز أي جماعة وتفوقها يشكّلان خطراً وجودياً على الباقين.

> بات يوم 21 سبتمبر تاريخاً لبدء عهد المليشيات في اليمن

> الطبقة التي حلت محل صالح كانت أكثر منه كفاءة

ضعف الرئيس يعزز الانقلابات

ساهم الرئيس اليمني هادي، بشكل أو بآخر، في تقوية الانقلاب الحوثي على الدولة. وخلافاً للتساهل والحياد المريب الذي أبداه تجاه الزحف الحوثي من صعدة وصولاً إلى مشارف صنعاء، تنفق مصادر عسكرية على أنه وجّه بتسليم عشرات القواعد العسكرية للحوثيين، تكاية بخصومه التقليديين القبليين في قبيلة حاشد وحزب «التجمع اليمني الإصلاح». وعلى الرغم من رفض الحوثيين بعد 21 سبتمبر تطبيق ما أسمي «اتفاق السلم والشراكة»، الذي نصّ على انسحابهم من صنعاء وتسليم السلاح الثقيل للدولة بمقابل إدراجهم في حكومة الشراكة، إلا أن هادي بدأ يشرعن الإجراءات الانقلابية بعد إصداره مرسوماً قضى بتعيين القيادي الحوثي صالح الصماد، مستشاراً له. وهو الرجل نفسه الذي كانت وسائل إعلام الجماعة تصفه بـ«الرئيس»، بعد اكتمال أركان الانقلاب وتأسيس المجلس السياسي الأعلى، وذلك قبل أن يُقتل بغارة جوية في الحديدة في منتصف إبريل 2018. وتفاوتت آراء الشارع اليمني حينها حول الموقف الغامض لهادي من الانقلاب، ففيما اعتبره طرف أنه «متواطئ» مع الحوثيين، برر آخرون موقفه بأنه كان ضحية لمؤامرة خارجية نفذتها دول إقليمية دون معرفته الكاملة بتفاصيلها. لكن تكرار السيناريو أخيراً في العاصمة المؤقتة عدن مع «المجلس الانتقالي» ومنحه الشرعية بتعيين محافظ لها من الموالين له، من دون تنفيذ باقي بنود اتفاق الرياض، عزّزا أكثر الرأي الثاني.

في السياق، اعتبر الباحث عبد الناصر المودع، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن 21 سبتمبر عمل إجرامي أخرق سقطت فيه الدولة، وأن الأحداث اللاحقة كافة بمثابة «صدى» لذلك الزلزال وتفاصيل ليس إلا. وأضاف أن «21 سبتمبر هو يوم سقوط النظام السياسي، الذي شكّلته أربعة أحداث، هي 26 سبتمبر 1962 (الثورة اليمنية على حكم الإمامة)، 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 1967 (ذكرى استقلال جنوب اليمن عن الاحتلال البريطاني)، 22 مايو/ أيار 1990 (يوم إعلان الوحدة بين الشمال والجنوب)، و11 فبراير 2011 (الثورة الشبابية). ففي 21 سبتمبر 2014 سقطت عملياً كل شعارات تلك الثورات وأهدافها، ودخل اليمن طوراً جديداً لا يشبه ما قبله: زمن حكم المليشيات». ورأى المودع أن «الطبقة السياسية التي حلت محل صالح كانت أكثر منه فساداً وأقل منه كفاءة، وكانت الطامة الكبرى حين ذهب جزء من تلك الطبقة وبالتحديد الرئيس (هادي)، الذي تنصل من القيام بدوره رئيساً انتقالياً، للبقاء في السلطة بأي ثمن، بما في ذلك التآمر على الدولة مع مليشيات الحوثي، التي وعدته بأنها ستقوي حكمه وتمدد له في الحكم».

خصوم وهميون وشرعية مفقودة

طوال السنوات الست من عمر الانقلاب، ابتكر الحوثيون عشرات اللافتات والعناوين غير الواقعية لمواصلة حروبهم، واستقطاب المزيد من المقاتلين، ما جعلهم قادرين على الاستمرارية بذات القوة حتى اليوم. وفيما برزت الولايات المتحدة وإسرائيل عدوين رئيسيين افتراضيين للحوثيين، استثمر الانقلاب الحوثي أبناء قبائل الشمال كخزّان بشري، تحت مسميات عدة، بدءاً من «القضاء على الظلم في قبيلة حاشد وآل الأحمر ومحاربة حزب الإصلاح بعمران»، وصولاً إلى «الدواعش والمنافقين والإرهابيين والمرتزقة والجنجويد وغيرهم».

وبذريعة هذه المعارك الوهمية، يرفض الحوثيون المقترحات الأممية منذ أواخر 2014 بتسليمهم السلاح الثقيل الذي استولوا عليه بعد الانقلاب، حتى إن زعيمهم عبد الملك الحوثي، قال في أول خطاباته عقب اجتياح صنعاء: «بماذا سنحارب العدو الخارجي إذا سلمنا السلاح؟ بالحجارة؟».

ومع توجيه الاتهامات إليها بابتكار قوائم خصوم محدّثة دورياً، من أجل تصفية منافسيها وابتلاع القبائل اليمنية لتركيعها فقط، تنفي مصادر موالية للحوثيين أن يكون هذا توجهها العام، وتقول إن مناطقها ما زالت تحتضن العشرات من القبائل ذات التوجهات السياسية المختلفة. في السياق، يذكر الحسن الجلال، وهو صحافي موالٍ لجماعة الحوثيين، أن الحوثيين يخوضون معركة كل اليمنيين، لا معاركهم الخاصة. وكانوا جادّين في عدم الاستفراد بالسلطة أو إقصاء أي مكوّن، ولكن «هناك حملة ممنهجة لشيطنتهم وتشويههم منذ اليوم الأول للعدوان السعودي الإماراتي». ويعتبر في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «21 سبتمبر، كانت الثورة الوحيدة بالتاريخ التي لم تنصب لخصومها المشانق ولم تزج بهم بالسجون، بل جلست معهم إلى طاولة واحدة، وحاورتهم ومدت يدها للسلم والشراكة. وحتى اليوم لا تزال صنعاء تحتضن الإصلاحي والمؤتمري والجنوبي والأنصاري (أنصار الله، الاسم الحركي للحوثيين)».

وبخصوص المستقبل الوردي الذي رسمه الحوثيون للمجتمع اليمني والوعود بالرخاء والقضاء على الفساد بإعادة أسعار الوقود إلى ما كانت عليه، قبل تحول ذلك إلى أكبر أزمة إنسانية في العالم، يدافع الجلال عن أهدافهم بالقول: «إن الثورة وجدت نفسها في الأشهر الأولى أمام عدوان غاشم تقوده السعودية، ومن الظلم تحميلها كل ما حدث».

مطالبات باعتراف دولي

عجز الحوثيون عن الظفر بأي اعتراف دولي، رغم سيطرتهم على صنعاء، باستثناء استقبالهم سفارة يتيمة في إيران. حتى إن القيادي الحوثي حسين العزّي (الصورة)، المُعيّن نائباً لوزير خارجية صنعاء، طالب أخيراً بتمكينهم من حضور جلسات ونقاشات مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة، التي تستفرد بها حكومة هادي. واعتبر في تغريدة على «تويتر» أن «حضورهم سيوفّر فهماً أفضل وبسهم في بناء مواقف صحيحة ومفيدة للسلام».

أدى تمدد الحوثيين إلى تداعيات سلبية في عدد من المحافظات اليمنية (الأناضول)

وجه آخر لطالبان وداعش

شهدت صنعاء طيلة السنوات الماضية، فرمانات أعادت اليمن إلى أزمنة غابرة، مثل منع الاختلاط بين الفتيات والشباب في قاعات احتفالات التخرج الجامعية، ومنع الغناء في أغلب المناطق. وبات الحوثيون يُقارنون بتشدّد حركة «طالبان» وتنظيم «داعش». ومحدث ذلك بالتزامن مع تهميش تام للأعياد والمناسبات الوطنية، إذ داب الحوثيون على إحياء فعاليات، يعتبرها الشارع اليمني دخيلة على المجتمع وتحمل عناوين طائفية.

إضاءة

العودة للنظام الرئاسي... مقترح خلافي في العراق

مع معاودة لجنة التعديلات الدستورية المشكّلة من البرلمان العراقي أعمالها، عاد الجدل إلى مقترح لها بالتحوّل إلى نظام الحكم الرئاسي

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**
سلام الجاف

أثارت الفقرة التي تضمّنتها قائمة مقترحات التعديلات الدستورية في العراق، المتمثلة بالتحوّل نحو نظام الحكم الرئاسي، والتي وردت في أعمال لجنة التعديلات الدستورية الأولى من العام الماضي، استجابة لمطالب المتظاهرين عقب تفجر الاحتجاجات الشعبية في العراق، جدلاً واسعاً بين الأوساط السياسية التي انقسمت بشأنها. وتحذر بعض الأطراف من الانفراد بالسلطات وتحكّم الأمزجة السياسية في البلاد، مقابل تأكيد أخرى دعمها لتغيير نظام الحكم.

وتعمل اللجنة منذ أشهر بعد 18 نائباً في البرلمان العراقي على دراسة واسعة بالتعاون مع خبراء بالقانون والدستور وحقوقيين عراقيين بغية إجراء تعديلات على بعض فقرات الدستور، يعتبر المتظاهرون أنها ساهمت في ترسيخ الطائفية في البلاد، وأخرى غير واضحة وتحتمل أكثر من تفسير، استغلتها أحزاب وقوى مختلفة بعد عام 2005 في تثبيت وجودها داخل العملية السياسية في البلاد.

وتوقفت اللجنة عن الاجتماع بفعل جائحة كورونا والعطلة التشريعية للبرلمان، إلا أنها عادت مجدداً إلى العمل مع بداية الفصل التشريعي للبرلمان الذي بدأ قبل أيام، على الرغم من أن قرار تشكيل اللجنة نصّ على أن تنهي عملها في أربعة أشهر، وهي مدة انقضت فعلياً لكن تم تمديد عملها من قبل رئاسة البرلمان.

وقال عضو اللجنة النائب يونادم كنّا، إن اللجنة باشرت عملها قبل بضعة أيام، وستواصل جلساتها لبحث ما تبقّى من المواد الدستورية المطروحة ضمن جدول أعمالها، موضحاً لـ«العربي الجديد» أن «اللجنة أمامها شهر ونصف لإكمال عملها في ما يتعلق ببعض الفقرات التي لم تنجز حتى الآن». وأكد أن «الخلاف الذي ستواجهه اللجنة، يتعلق بطبيعة النظام، هل سيبقى نظاماً برلمانياً، أم يتحول إلى رئاسي، أم إلى نظام مختلط»، مبيناً أن «هناك دفعاً من قبل القيادات السياسية التي فشلت بإدارة السلطة في البلد، نحو النظام الرئاسي، وأنها تعلق فشلها على طبيعة النظام البرلماني».

وأكد كنّا أن «هذا الملف هو نقطة خلافية في عملنا، قد لا تستطيع اللجنة حسمه بسبب وجهات النظر المتباعدة، الأمر الذي قد يجبرنا على عرضه على رئاسة البرلمان ليكون لها رأي بشأنه»، معتبراً أن «التراجع عن النظام البرلماني والديمقراطي لا يخدم الشراكة والتعايش السلمي». وأشار إلى أن «الطبقة السياسية التي أمسكت السلطة مارست الفساد ولم تلتزم بالدستور ولم توفر شيئاً للشعب، واليوم تريد تغيير النظام إلى رئاسي»، مؤكداً أن «الخلل هو في الجهات الحاكمة وليس في طبيعة النظام».

ومع ما تطرحه قوى سياسية بشأن جدية التعامل مع ما سيتم عرضه من تعديلات لمناقشتها في البرلمان، والتي في حال الاتفاق عليها سيصار إلى عرضها على استفتاء عام في العراق، فإن هناك من يشكك في كون اللجنة المشكّلة مجرد محاولة تخدير للشارع وأن لا شيء من تلك المقترحات سيتم اعتماده، وفقاً لعضو في تحالف «الفتح»، المدعوم من طهران. واعتبر عضو «الفتح»، الذي طلب عدم ذكر اسمه، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «اللجنة لا تستهلك لأن الدستور الحالي كُتب على هوى القوى السياسية الحالية الشيعية والسنّية والكردية ولن تفرط به، والتعديلات التي يطالب بها المتظاهرون تصبّ نحو ما يسمونه الدولة المدنية لأن العمل البرلماني قائم أساساً على التجييش الطائفي».

> الخلاف حول طبيعة النظام قد لا تستطيع اللجنة حسمه

وليس النظام الرئاسي بشكل مباشر». ائتلاف «دولة القانون» الذي يتزعمه نوري المالكي لم يُخفِ رغبته في النظام الرئاسي، معتبراً أنه سيخزن الكثير من الحلقات الإدارية الفائضة في الدولة. وقالت النائب عن الائتلاف، انتصار الغريباوي، إن «العملية السياسية في العراق تعاني من وجود الكثير من الأقطاب التي لا تستطيع التوافق في ما بينها، ما انعكس بشكل غير إيجابي على وضع البلد بشكل عام»، مؤكدة في تصريح صحافي أن «اعتماد النظام الرئاسي سيختزل الكثير من تلك الحلقات التي قادت البلد إلى الوضع المتردي في كثير من النواحي، لا سيما مع ضعف سلطة القانون». وأعربت عن أملها بأن «يتم تعديل نظام الحكم في العراق إلى نظام رئاسي أو شبه رئاسي».

للكتل والأحزاب في الشارع للحصول على أصواتهم»، مضيفاً أن «اعتماد تلك التعديلات تراجع مع تراجع التظاهرات وخفّ معها ضغط الشارع».

في المقابل، رأى ائتلاف «الوطنية» الذي يتزعّمه إياد علاوي، أنه يجب إبعاد الملف عن النقاش خلال الفترة الحالية. وقال رئيس كتلة «الوطنية» في البرلمان، النائب كاظم الشمري، لـ«العربي الجديد»، إن «الوقت ضاق جداً أمام عمل اللجنة، وهي كانت قد بدأت بداية جيدة، وما دوّنته من ملاحظات ونقاشات مع الكتل السياسية قد يُرحّل إلى الدورة البرلمانية المقبلة، لأن الوقت المتبقي غير كافٍ لإكمال عمل اللجنة، لا سيما أنها لا تستطيع حسم هذا الملف، الذي ترفضه بعض الجهات السياسية». وأكد رغبة ائتلافه في «الذهاب نحو النظام المختلط

طرح المقترح استجابة لمطالب المتظاهرين (حسين طالح/فرانس برس)

تقرير

الأردن: إجراء الانتخابات بموعدها غير محسوم

ترك الملك الأردني عبد الله الثاني الباب مفتوحاً أمام إمكانية تأجيل الانتخابات، خصوصاً إذا ارتفع عدد المصابين بكورونا

عمّان ـ **انور الزيادات**

لا تزال الرؤية بشأن موعد الانتخابات البرلمانية الأردنية، المقررة في 10 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، ضبابية بسبب جائحة كورونا، التي تستوجب أحياناً اتخاذ إجراءات مفاجئة بسبب تطور الحالة الوبائية، خصوصاً في ظل تسجيل الأردن ارتفاعاً بعدد الإصابات خلال الفترة الأخيرة. وكان العاهل الأردني عبد الله الثاني وجّه الهيئة المستقلة للانتخابات، في اجتماع يوم الثلاثاء الماضي، بالإشراف على العملية الانتخابية بمُنتهى الدقة والحرص على سلامة وصحة الأردنيين، معبراً عن قناعته بأن الانتخابات استحقاق دستوري سيجري في ظل ظرف صعب. وأشار إلى أنه في كل مرة، وبرغم الظروف، فإن الأردن يتجه نحو إجراء الانتخابات، وهو ما يؤكد أننا نسير في الإتجاه الصحيح.

هذا الاجتماع خلق تبايناً في الآراء بين المراقبين السياسيين. فقد اعتبره البعض رسالة من الملك، صاحب السلطة، لإجراء الانتخابات في 10 نوفمبر المقبل، فيما اعتبر البعض أن عدم تأكيده بشكل صريح لإجراء الانتخابات في موعدها المقرر يجعل الباب مفتوحاً على جميع الخيارات.

ويرتبط إجراء الانتخابات بمحددات، أبرزها الحالة الوبائية. كما أن هناك محددات قانونية، فمصير مجلس النواب، الذي تنتهي صلاحيته في 26 سبتمبر/ أيلول الحالي، يرتبط بخيارين دستوريين، الأول حله ما يعني رحيل الحكومة الحالية فوراً، والثاني ترك المجلس في حالة تجميد، وإجراء الانتخابات، ما يعني أن ولاية البرلمان تنتهي بمجرّد الإعلان عن المجلس الجديد المُنتخب.

الظروف الاستثنائية بفعل جائحة كورونا ربما تغير الموازين وتعدل المواقيت، فيما تؤشر تصريحات رئيس مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخابات خالد الكلالدة إلى أن الانتخابات ستجرى في موعدها المُقرر، خصوصاً عند حديثه عن آلية اقتراع الخاضعين للحجر المنزلي في الانتخابات النيابية المقبلة، وأنه عند انتهاء الاقتراع في الساعة السابعة مساء يوم الانتخاب قد يُصدر مجلس مفوضي الهيئة قراراً بالتمديد لمدة ساعتين، وارتداء جميع العاملين في مركز الاقتراع البسة واقية كاملة متعاملون مع مصابين بفيروس كورونا، قبل حضور الخاضعين للحجر الصحي المنزلي للإدلاء بأصواتهم. وأشار الكلالدة إلى إجراء تعديلات للحد من الاكتظاظ في مراكز الاقتراع، من خلال زيادة عدد المراكز والصناديق فيها وتوزيع الناخبين عليها، إضافة إلى صدور تعليمات لضمان الحق الدستوري للمحجور عليهم، سواء كان ذلك في مناطق عزل مخصصة أو حجر منزلي.

وقال أستاذ القانون في جامعة العلوم الإسلامية في الأردن حمدي قبيلات، في حديث مع «العربي الجديد»، إن تأجيل الانتخاب له طريقان، الأول غير مباشر من خلال تمديد الملك للمجلس سنة أو سنتين، وحكماً تكون الإرادة الملكية بإجراء الانتخابات ملغاة بحكم استمرار المجلس الحالي بأعماله. وأشار إلى أن الطريق الثاني سيكون عبر الهيئة المستقلة للانتخابات، موضحاً أن هناك من يقول إنه لا يجوز للهيئة تأجيل الانتخابات بشكل عام، وأنه يحق لها تأجيل عملية الانتخاب في دائرة أو أكثر إذا كان هناك ظروف موضوعية.

> قد يتم تأجيل الانتخابات عبر تمديد الملك للمجلس النيابي

وأشار إلى أنه عند الحديث عن التأجيل على مستوى المملكة فإنه لا يوجد نص يمنح الهيئة صلاحية إصدار هذا القرار. وفي هذا السياق، رأى قبيلات أنه عندما لا يوجد نص فإن ذات الجهة التي تملك حق إصدار القرار في البداية تملك أيضاً حق إصدار قرار آخر، ما يعني، في هذه الحالة، أن من حق الهيئة، التي تصدر قرار إجراء الانتخابات، تأجيلها، ليس فقط في دائرة أو عدة دوائر بل في جميع الدوائر، وهو ما يطلق عليه القرار المضاد، حتى مع عدم وجود نص قانوني.

وأعلن أن الحكومة تملك أيضاً الحق بإصدار أمر بتأجيل الانتخابات، عبر تعطيل نصوص قانون الهيئة المستقلة للانتخابات، وهذا طريق ثالث غير مرغوب به لارتباطه بقانون الدفاع. وقال قبيلات إن اجتماع عبد الله الثاني مع الهيئة، الثلاثاء الماضي، لم يكشف عن قرار نهائي، فحتى الآن لم يتم حل مجلس النواب، ما سيؤدي حكماً إلى إجراء الانتخابات، مشيراً إلى أن الملك يبقى على كل الخيارات مفتوحة، فربما الظروف الوبائية تفرض إصدار قرارات أخرى.

وقال الأمين العام للحزب الوطني الدستوري أحمد الشناق، لـ«العربي الجديد»، إن الهيئة المستقلة للانتخابات تقع تحت الولاية الدستورية للحكومة، مشيراً إلى أن الهيئة هي التي تقرر تاريخ إجراء الاقتراع، لكن تأجيل الانتخابات مرتبط بقانون الدفاع، الذي يوقف العمل بكافة القوانين العادية بما فيها تلك التابعة للهيئة المستقلة، وقانون الانتخابات. ورأى الشناق أن إصدار الحكومة قراراً بتأجيل الانتخابات لا يحتاج إلى صدور إرادة ملكية، والتي ترتبط بثلاثة أمور هي حل البرلمان، وإجراء الانتخابات، أو التمديد للمجلس النيابي، والقرارات الأخرى تعود للحكومة في ظل قانون الدفاع، على أن يصدر أمر بتأخير الانتخابات، والسبب هنا الحالة الوبائية وتقدير الحكومة. وأشار إلى أن هناك ما هو أكثر من كورونا يتطلب تأجيل الانتخابات، فكتاب التوجيه الملكي لحكومة عمر الرزاز أكد على ضرورة مراجعة قانون الانتخابات والتمكين السياسي للأحزاب، مضيفاً أن الحكومة لم تنفذ بتنفيذ كتاب التكليف.

وأوضح الشناق أن المادة 68 من الدستور تشير إلى أن مدة مجلس النواب أربع سنوات، تبدأ من تاريخ إعلان نتائج الانتخابات في الجريدة الرسمية، وللملك أن يمدد للمجلس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن السنتين، كما أنه يجب إجراء الانتخابات خلال الشهور الأربعة التي تسبق انتهاء مدة المجلس، وإذا لم يحصل الانتخاب عند انتهاء مدة المجلس، لأي سبب، يبقى البرلمان قائماً حتى يتم انتخاب الجديد.

من جانبه، رجح الصحافي المختص بالشؤون البرلمانية وليد حسني، في حديث لـ«العربي الجديد»، تأجيل الانتخابات في حال ارتفاع الإصابات بفيروس كورونا بشكل كبير خلال الفترة المقبلة، مشيراً إلى أن القانون يتيح التأجيل، والظرف المرتبط بالجائحة يقرب هذا الخيار. ورأى أنه إذا لم تتجاوز الإصابات اليومية المئات فإنه من الممكن إجراء الانتخابات. وحول نسبة الاقتراع التي وصلت إلى نحو 36 في المائة في الانتخابات السابقة، أعرب حسني عن اعتقاده أن نسبة المشاركة ستكون أقل، لعدة أسباب منها جائحة كورونا، والاستياء من أداء مجلس النواب في دورته الماضية وحتى المجالس السابقة بشكل عام، إضافة إلى الحنق على القرارات الحكومية، واعتبر أن الفتور اليوم ليس فقط لدى الناخبين، ولكن حتى لدى المرشحين، معرباً عن اعتقاده أن مخرجات الانتخابات المقبلة ستكون أقل مستوى من المجالس السابقة.

يمكن لهيئة الانتخابات إصدار قرار بتأجيل الانتخابات (صلاح ملكاوي/الأناضول)

في الذكرى الـ75 لتاسيس الأمم المتحدة، يزداد العمل على تقويض دور هذه المنظمة وتهميشها، خصوصاً من قبل الدول النافذة وعلى راسها اميركا. وفي وقت يحتاج فيه العالم للتوحد لمواجهة تداعيات فيروس كورونا، تزداد حالة الاستقطاب منعكسة على الأمم المتحدة ومؤسساتها

الذكرى 75 للأمم المتحدة

تهميش إضافي في زمن كورونا

نيويورك ـ **ابتسام عازم**

تحتفل الأمم المتحدة، اليوم الاثنين، بمرور خمسة وسبعين عاماً على تاسيسها. وتاتي هذه الاحتفالات في ظروف غير عادية بسبب جائحة كورونا وتبعاتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية. وستنعكس هذه الظروف الاستثنائية على الاجتماعات في مقر المنظمة الرئيسي في نيويورك، حيث سيقدم اغلب قادة الدول مداخلاتهم عبر فيديوهات مسجلة مسبقاً في الغالب، واخرى يقدمها سفراء بانفسهم. وما ابعد اليوم عن امس، او العام الماضي على وجه الدقة، في الفترة نفسها، في العادة، تغلق الشوارع المحيطة بمقر الأمم المتحدة وسط مانهاتن بشكل شبه كامل، ولقرابة أسبوع، بسبب توافد قادة العالم إلى المدينة لحضور اجتماعاتها رفيعة المستوى، ولا يسمح إلا لسيارات الشرطة والسيارات الدبلوماسية بالمرور بجانب المبنى الضخم. كما يمنع مرور أي شخص غير المعتمدين من الصحافيين والدبلوماسيين ومنظمات غير حكومية لحضور الاجتماعات. وحتى تلك التحركات تكون مقيدة للغاية مع تفتيش مستمر وحواجز داخل المبنى وحوله. مئات من عناصر الشرطة والآلاف من الوفود تتحرك في تلك المنطقة مما يزيد من أزمة المرور في وسط مانهاتن المزدحمة أصلاً. كل هذا الازدحام سيغيب ويستبدل باخر عن بعد، وعبر الشبكة العنكبوتية حيث ستعقد الاجتماعات والقمم.

وستعقد الدول الأعضاء بالأمم المتحدة اليوم رسمياً، إعلاناً للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة. كان مستحوذ نتائج تقرير مبادرتها تحت اسم «حوار UN75»، الذي يلخص نتائج الحوارات العالمية التي باشرتها الأمم المتحدة منذ يناير/كانون الثاني الماضي حول العالم، وتطلب في شق منه من الناس الإجابة عن بعض الأسئلة حول المستقبل الذي يريدونه للأمم المتحدة والدور الذي يريدون أن تلعبه.

تحديات كورونا

إلا أنّ اجتماعات هذه السنة والتي ستعقد عن بعد في أغلبها، تأتي في ظلّ تحديات فيروس كورونا. وليست الجائحة السبب لما وصل إليه العالم اليوم من تشرذم وتراجع اقتصادي، على الرغم من وفاة قرابة مليون شخص نتيجة الإصابة بها. بل إنّ ردود فعل الدول، خصوصاً الغنية منها كالولايات المتحدة، هي التي عرّت الثغرات الشديدة في النظام العالمي من النواحي الاقتصادية والصحية والاجتماعية، وعرّت بذلك الفروق الطبقية الشاسعة. وهنا، تواجه الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة تحدياً قد يكون واحداً من أكبر التحديات منذ تاسيسها، وهو محاولة تهميش أي دور تلعبه دولياً حتى على مستوى التنمية المستدامة وأهدافها أو توفير اللقاح لفيروس كورونا للجميع وبأسعار شبه مجانية، وخصوصاً للدول الفقيرة.

المعركة المقبلة، والتي يجري الإعداد لها، ستبدأ لحظة الإعلان عن التوصل للقاح آمن لكورونا ومروره بالمعايير الدولية للسلامة. ولعل السؤال الأهم هو من سيتوصل إليه؟ في أكثر من مناسبة أكد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، ضرورة أن يتوفر ويتاح أي لقاح للجميع، لكنّ عدداً من الدبلوماسيين عبروا في أكثر من مناسبة عن مخاوفهم من أنّ ذلك قد لا يحدث. ومن ضمن هؤلاء، منير أكرم، السفير الباكستاني لدى الأمم المتحدة ورئيس «المجلس الاقتصادي والاجتماعي» (إيكوسوك) التابع للأمم المتحدة في دورته الحالية، خلال لقاء حصري مع «العربي الجديد» في نيويورك. وعبّر أكرم عن مخاوفه من وجود إشارات متناقضة من الدول المختلفة النافذة كالولايات المتحدة حول مسالة لقاح كورونا. وكانت كل من روسيا والولايات المتحدة قد أعلنتا أنهما لن تشتركا بمجهودات الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية بتوزيع وتوفير اللقاح عالمياً عن طريق المنظمة، مما يعني غالباً عدم إتاحته بأسعار معقولة أو مجانية للدول الفقيرة، في حال توصّلت شركات تلك الدول لإنتاج لقاح.

ليس صدفةً أنّ الشعار الذي اختارته الأمم المتحدة في احتفالها بذكرى تاسيسها هو «المستقبل الذي نريده»، الأمم المتحدة التي نحتاجها: إعادة التأكيد على الالتزام الجماعي بالتعاون متعدد الأطراف». ولعل هذا العنوان يلخص الأزمة التي يواجهها العالم والاستقطاب الذي ينعكس على عمل الأمم المتحدة ومؤسساتها المتشعبة. هذه المنظمة الضخمة تقف الآن أمام مفترق طرق بين إعادة تجديد دمائها أو الدخول بشيخوخة تقوّض دورها لعدد من الأسباب.

معضلة مجلس الأمن

ومهما كان هناك من إشكاليات في عمل مؤسسات الأمم المتحدة وبنيتها التي خرجت من كنف نظام عالمي يعكس ميزان القوى بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنّ عملها لا يمكن اختزاله بمواقف واستقطابات داخل مجلس الأمن الدولي فقط، على الرغم من كونه المؤسسة الأهم في ما يخصّ المسؤولية عن الأمن والسلم الدوليين. لكن المنظمة الدولية تلعب دوراً مهماً في عدد من المجالات، من بينها التنمية والصحة وحقوق الإنسان والبيئة وغيرها. ولعل مدى قوتها أو ضعفها تعكسه قدرة الدول متوسطة الحجم والصغيرة على تنظيم نفسها والاتحاد وعدم الرضوخ، والوقوف بوجه الدول الكبرى والنافذة، إذ تتيح نظرياً مؤسسات الأمم المتحدة ذلك، خصوصاً الجمعية العامة التي يحسب التصويت فيها بصوت لكل دولة عضو ولا يستخدم أي فيتو. كما تتخذ قراراتها بأغلبية بسيطة أو أغلبية الثلثين بحسب نوع القرار.

لكن مجلس الأمن، وخصوصاً الدول دائمة العضوية فيه؛ الصين وروسيا والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، كما دول أخرى نافذة وعضو في الأمم المتحدة، تقوم بشكل مستمر بخرق قرارات الأمم المتحدة والمجلس من دون أي عواقب. ولعل استمرار تصدير السلاح لجميع أطراف الصراع في ليبيا من دون أي محاولة للتسرّ هو آخر تلك الأمثلة فجاجة. لكن ربما المثال الأهم والتحدي الأكبر هو انسحاب الولايات المتحدة من عدد من الوكالات التابعة للأمم المتحدة. آخرها تقديمها طلب انسحابها من منظمة الصحة العالمية ووقف تمويلها في وسط الجائحة. وسبق ذلك انسحابها من عدد من مؤسسات المنظمة، بما فيها مجلس حقوق الإنسان و«يونسكو» ووقف تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» وغيرها. وتحاول الولايات المتحدة تقويض عمل الأمم المتحدة وأطرها المختلفة، وفي الوقت نفسه استغلال تلك المؤسسات لخدمة سياساتها، مثل انسحابها عام 2018 من الاتفاق النووي الإيراني وعودتها أخيراً للمطالبة بفرض عقوبات شاملة على إيران بموجب آلية الزناد. كما تتخذ قراراتها بأغلبية بسيطة أو أغلبية الثلثين بحسب نوع القرار.

لكن مجلس الأمن، وخصوصاً الدول دائمة العضوية فيه؛ الصين وروسيا والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، كما دول أخرى نافذة وعضو في الأمم المتحدة، تقوم بشكل مستمر بخرق قرارات الأمم المتحدة والمجلس من دون أي عواقب. ولعل استمرار تصدير السلاح لجميع أطراف الصراع في ليبيا من دون أي محاولة للتسرّ هو آخر تلك الأمثلة فجاجة. لكن ربما المثال الأهم والتحدي الأكبر هو انسحاب الولايات المتحدة من عدد من الوكالات التابعة للأمم المتحدة. آخرها تقديمها طلب انسحابها من منظمة الصحة العالمية ووقف تمويلها في وسط الجائحة. وسبق ذلك انسحابها من عدد من مؤسسات المنظمة، بما فيها مجلس حقوق الإنسان و«يونسكو» ووقف تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» وغيرها. وتحاول الولايات المتحدة تقويض عمل الأمم المتحدة وأطرها المختلفة، وفي الوقت نفسه استغلال تلك المؤسسات لخدمة سياساتها، مثل انسحابها عام 2018 من الاتفاق النووي الإيراني وعودتها أخيراً للمطالبة بفرض عقوبات شاملة على إيران بموجب آلية الزناد. كما تتخذ قراراتها بأغلبية بسيطة أو أغلبية الثلثين بحسب نوع القرار.

لكن مجلس الأمن، وخصوصاً الدول دائمة العضوية فيه؛ الصين وروسيا والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، كما دول أخرى نافذة وعضو في الأمم المتحدة، تقوم بشكل مستمر بخرق قرارات الأمم المتحدة والمجلس من دون أي عواقب. ولعل استمرار تصدير السلاح لجميع أطراف الصراع في ليبيا من دون أي محاولة للتسرّ هو آخر تلك الأمثلة فجاجة. لكن ربما المثال الأهم والتحدي الأكبر هو انسحاب الولايات المتحدة من عدد من الوكالات التابعة للأمم المتحدة. آخرها تقديمها طلب انسحابها من منظمة الصحة العالمية ووقف تمويلها في وسط الجائحة. وسبق ذلك انسحابها من عدد من مؤسسات المنظمة، بما فيها مجلس حقوق الإنسان و«يونسكو» ووقف تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» وغيرها. وتحاول الولايات المتحدة تقويض عمل الأمم المتحدة وأطرها المختلفة، وفي الوقت نفسه استغلال تلك المؤسسات لخدمة سياساتها، مثل انسحابها عام 2018 من الاتفاق النووي الإيراني وعودتها أخيراً للمطالبة بفرض عقوبات شاملة على إيران بموجب آلية الزناد. كما تتخذ قراراتها بأغلبية بسيطة أو أغلبية الثلثين بحسب نوع القرار.

لكن مجلس الأمن، وخصوصاً الدول دائمة العضوية فيه؛ الصين وروسيا والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، كما دول أخرى نافذة وعضو في الأمم المتحدة، تقوم بشكل مستمر بخرق قرارات الأمم المتحدة والمجلس من دون أي عواقب. ولعل استمرار تصدير السلاح لجميع أطراف الصراع في ليبيا من دون أي محاولة للتسرّ هو آخر تلك الأمثلة فجاجة. لكن ربما المثال الأهم والتحدي الأكبر هو انسحاب الولايات المتحدة من عدد من الوكالات التابعة للأمم المتحدة. آخرها تقديمها طلب انسحابها من منظمة الصحة العالمية ووقف تمويلها في وسط الجائحة. وسبق ذلك انسحابها من عدد من مؤسسات المنظمة، بما فيها مجلس حقوق الإنسان و«يونسكو» ووقف

> اجتماعات هذه السنة ستعقد عن بعد في أغلبها
>
> التحدي الأكبر هو انسحاب أميركا من وكالات أممية

تقف المنظمة الآن عند مفترق طرق (تيموثي كلاري/فرانس برس)

تقرير

ترامب مستعجل... وخلافات في مجلس الشيوخ

خليفة القاضية غينسبورغ

احتدم الجدل في أميركا ولا سيما في مجلس الشيوخ، بشأن تعيين خليفة للقاضية في المحكمة العليا روث بادر غينسبورغ

لن يفوت الرئيس الأميركي دونالد ترامب فرصة تعيين قاض جديد في المحكمة العليا، خلفاً لعميدة قضاة المحكمة روث بادر غينسبورغ التي توفيت الجمعة، في موقف ينبئ باحتدام الحملة الانتخابية الرئاسية. وفيما ينتظر أن يعيّن ترامب قاضيا محافظا، حرصاً منه على حشد تأييد اليمين المتدين في معركته للحصول على ولاية رئاسية ثانية في انتخابات الثالث من نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، فإنّ الخلافات والتباينات في مجلس الشيوخ بدأت بالظهور حول الخطوة المرتقبة لترامب في هذا الشأن. وتعهّد ترامب أول من أمس السبت بالمضي «قريباً جداً» في تعيين خلف لغينسبورغ، وقال للصحافيين في واشنطن: «قريباً جداً سنسمي مرشحاً»، مضيفاً «على الأرجح سيقع الاختيار على امرأة». وكان ترامب قد اعتبر في تغريدة أنّ تسمية قضاة لهذه المحكمة هو «القرار الأهم» الذي ينتخب من أجله رئيس. وقال إن تسمية قاض (بديل لغينسبورغ) «واجب علينا (المضي به) من دون تأخير».

وتوفيت روث بادر غينسبورغ، القاضية التقدمية التي تعد أيقونة لليسار بعد معركة مع سرطان البنكرياس. وأثارت وفاتها موجة من الحزن في البلاد وقلقاً في صفوف الديمقراطيين، إذ إنّ وصول قاض يعيّنه ترامب سيجعل المحكمة في قبضة المحافظين لمدة طويلة. ويشكل شغور منصبها فرصة للرئيس لقلب الأرجحية في المحكمة المؤلفة من تسعة أعضاء، والتي تميل تاريخياً إلى اليمين، نحو غالبية محافظة بواقع 6-3. وأكد ترامب للصحافيين «الالتزام بالية» تعيين خلف للقاضية الراحلة، مشدداً على أن التعيين سيجري «سريعاً».

ويعيّن القضاة التسعة في هذه المحكمة مدى الحياة، وسبق لترامب أن عيّن اثنين هما نيل غورسوتش وبريت كافانو. ويحوز فريقه السياسي على خمسة مقاعد داخل المحكمة حالياً. وتملك المحكمة العليا الأميركية كلمة الفصل في كل القضايا الاجتماعية الكبرى التي ينقسم عليها الأميركيون مثل الإجهاض وحقوق الأقليات وحيازة السلاح وعقوبة الإعدام وغيرها. ولهذه المحكمة أيضاً الكلمة الفصل في النزاعات الانتخابية. وبموجب الدستور، يختار الرئيس مرشحه ويطرحه على مجلس الشيوخ للمصادقة عليه. وقد بدأت الخطوة التي ينتظر أن يقدم عليها ترامب، وبعدما أعلن زعيم الغالبية الجمهورية في مجلس الشيخ ميتش ماكونيل منذ مساء الجمعة، أنه سيجري عملية تصويت، بالرغم من أنه رفض عام 2016 تنظيم جلسة استماع إلى قاض اختاره الرئيس السابق باراك أوباما لهذا المنصب بحجة أنه كان عاماً انتخابياً، اعتبرت السيناتورة الجمهورية المعتدلة سوزان كولينز، أول من أمس السبت أنّ الفائز في الانتخابات الرئاسية المقبلة هو من يجب أن يسمي خلفاً لغينسبورغ. وقالت في تغريدة على تويتر: «لكي نكون منصفين مع الشعب الأميركي، الذي يمكن أن ينتخب الرئيس لولاية ثانية أو أن يختار رئيساً جديداً، يجب أن يكون الرئيس المنتخب في الثالث من نوفمبر هو من يتخذ قرار تعيين قاض في المحكمة العليا مدى الحياة»، داعية مجلس الشيوخ إلى عدم إجراء تصويت على بديل لغينسبورغ قبل الانتخابات الرئاسية. من جهته، أيّد رئيس لجنة العدل في مجلس الشيوخ ليندسي غراهام القريب من ترامب توجّه الأخير، وقال في تصريحات له السبت «أتفهمه تماماً».

وإن كان الجمهوريون يملكون غالبية 53 مقعداً من أصل مئة في مجلس الشيوخ، فإن بعض الجمهوريين المعتدلين قد لا يشاركون في التصويت. ومن شأن بدء سجال حول تعيين خليفة لغينسبورغ تغيير مسار الحملة الانتخابية التي تهيمن عليها حالياً الأزمة الوبائية وتداعياتها.

والسبت، تدفق حشد من مئات الأميركيين إلى محيط مقرّ المحكمة في مانهاتن في نيويورك حيث أعربوا عن تقديرهم لغينسبورغ. وكانت من بينهم كامالا هاريس، التي اختارها بايدن نائبة له في الانتخابات، وقالت لـ«فرانس برس»، إنّ القاضية كانت «رائدة بالنسبة لي، أيقونة، مكافحة. كانت امرأة بكل ما للكلمة من معنى». وقررت ولاية نيويورك تشييد نصب يخلّد ذكرى غينسبورغ في بروكلين حيث نشأت، وفق ما أعلن الحاكم أندرو كومو السبت.

من جهة أخرى، كان خبراً آخر يخطف الاهتمام، إذ أفادت وسائل إعلام أميركية أول من أمس السبت، بأن السلطات اعترضت مغلفاً موجهاً إلى ترامب يحتوي على مادة تم تحديدها على أنها سم الريسين. وتم اكتشاف الرسالة بداية الأسبوع الماضي، لكنها لم تصل إلى البيت الأبيض، وفق صحيفة «نيويورك تايمز» وشبكة «سي أن أن». وذكرت «نيويورك تايمز» أنّ هناك اعتقاداً بأنّ المغلّف قد أرسل بواسطة البريد من كندا. وأشارت «سي أن أن» إلى أنه جرى فحص محتوى المغلف مرات عدة قبل التأكد من احتوائه على مادة الريسين. وقال بيان لمكتب التحقيقات الفيدرالي في واشنطن إن «المكتب يحقق بالتعاون مع الخدمة السرية الأميركية وخدمة التفتيش البريدي في رسالة مثيرة للريبة استلمتها منشأة حكومية أميركية للبريد». وتابع «حالياً لا يوجد أي تهديد للسلامة العامة». ومادة الريسين شديدة السمية وتؤدي إلى الموت بعد دقائق من ابتلاعها أو تنشقها أو حقنها.

(العربي الجديد، فرانس برس)

> ترامب: تسمية قاض بديل لغينسبورغ واجب علينا بدون تأخير
>
> ضبط مغلّف موجه لترامب يحتوي على مادة الريسين السامة

خلال تجمع في مانهاتن السبت بعد وفاة غينسبورغ (إريك مكغريغور/Getty)

شرق غرب

رئيسة تايوان: الصين تشكل تهديداً للمنطقة بأكملها

قالت رئيسة تايوان، تساي إينغ وين (الصورة)، أمس الأحد، إن اقتراب طائرات صينية من الجزيرة على مدى اليومين الماضيين في إطار تدريبات قتالية في مضيق تايوان، يوضح أنّ بكين «تشكل تهديداً للمنطقة بأكملها كما أظهرت للتايوانيين بوضوح أكبر حقيقة الحكومة الصينية». ونددت تساي في تصريحات للصحافيين بالتدريبات الصينية، وقالت: «أعتقد أن تلك الأنشطة ليست إيجابية لصورة الصين الدولية».

(رويترز)

مقتل 10 جنود تشاديين في كمين لبوكو حرام

قُتل عشرة جنود تشاديين بعد تعرضهم لكمين خلال مشاركتهم في عملية عسكرية ضد قاعدة لجماعة «بوكو حرام» في منطقة بحيرة تشاد. وقال الأمين العام لإقليم بحيرة تشاد، صادق خطير، أمس الأحد، إنّ سبعة جنود أصيبوا أيضاً بجروح في الكمين الذي وقع الخميس. من جهته، لفت المتحدث باسم الجيش عازم ميرماندوا، لـ«فرانس برس»، إلى أنّ الجيش التشادي «دمّر قاعدة بوكو حرام واستعاد أسلحة وذخائر».

(فرانس برس)

احتجاجات في مدريد ضد قيود كورونا

تظاهر عدد من الإسبان في العاصمة مدريد، أمس الأحد، احتجاجاً على إعلان رئيسة المدينة الإقليمية، إيزابيل دياز أيوسو، يوم الجمعة الماضي فرض قيود جديدة على الأحياء التي تشهد أعلى معدلات العدوى بفيروس كورونا. وتجمع المتظاهرون ظهر أمس في أحياء عدة حول المدينة، وطالبوا أيوسو بالتنحي.

(أسوشييتد برس)

الأردن: توقيف المدير التنفيذي لحملة «العمل الإسلامي»

قررت محكمة صلح جزاء عمّان، أمس الأحد، توقيف المدير التنفيذي للحملة الانتخابية لحزب «جبهة العمل الإسلامي»، بادي الرفايعة، بتهمتي «إطالة اللسان وتحقير رئيس دولة صديقة»، على خلفية منشور كتبه في وقت سابق على مواقع التواصل الاجتماعي انتقد فيه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي. ونشر أبناء الرفايعة عبر موقع «فيسبوك»، أنه جرى توقيف والدهم عقب مثوله أمام القاضي عن تهمة إطالة اللسان وتحقير رئيس دولة صديقة.

(العربي الجديد)

لبنان: الراعي يرفض بحث تعديل النظام

رفض البطريرك الماروني في لبنان، بشارة الراعي (الصورة)، أمس الأحد، بحث تعديل نظام البلاد «قبل دخول جميع المكونات في كنف الشرعية». وقال الراعي في قداس أمس الأحد: «لسنا مستعدين أن نبحث تعديل النظام قبل أن تدخل كل المكونات في كنف الشرعية وتتخلى عن مشاريعها الخاصة، ولا تعديل في الدولة في ظل الدويلات». وعن تشكيل الحكومة، تساءل الراعي: «بأي صفة تطالب طائفة بوزارة معينة كأنها لها، وتعطل البلد كي تحصل على مبتغاها»، في إشارة إلى تمسك الثنائي الشيعي «حزب الله» وحركة «أمل» بحقيبة وزارة المالية.

(الأناضول)

الحدث

تظاهرات تايلاند تتحدّى الملكية... وعودة «القمصان الحمراء»

بدأت تظاهرات تايلاند تتخذ مساراً أكثر جرأة في الأيام الأخيرة، بعد تصاعد الدعوات للحدّ من صلاحيات الملك ماها فاجيرالونكورن. ومع أن المتظاهرين بدأوا احتجاجاتهم في يوليو/تموز الماضي، للمطالبة برحيل الحكومة، وحل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة ووضع دستور جديد، إلا أنهم باشروا المطالبة بتعديل الصلاحيات الملكية. وكان يوم أمس الأحد كبيراً للمتظاهرين، بعد احتلالهم حقلا تاريخيا في العاصمة بانكوك، ووضعوا لوحة ترمز إلى انتقال البلاد إلى الديمقراطية، لتحل محل اللوحة الحالية التي تعرضت للسرقة بشكل غامض قبل ثلاث سنوات. وتعهدوا بالمضي قدماً والدعوة إلى انتخابات جديدة وإصلاح النظام الملكي. وكان التجمع الحاشد الذي قاده الطلاب بإصلاحات ملكية إلى عريضة تطالب بإصلاحات ملكية إلى رئيس مجلس الملك الخاص، ومستشاري الملك، لكن تم منعهم من قبل حواجز الشرطة، قبل أن يُسمح لأحدهم، بتسليم الالتماس الموجّه إلى الملك. وكان في استقباله ضابط شرطة ووعد بإحالته إلى المجلس. لم يتسن التواصل مع القصر الملكي للحصول على تعليق على المظاهرة. مع العلم أن ملك البلاد، الذي يقضي كثيراً من وقته في أوروبا، غير موجود في تايلاند حالياً.

ولم يكن المتظاهرون من تيار محدد، بل كانوا يمثلون تيارات عدة، وأبرزها أعلامهم في العاصمة. مع العلم أن الحركة بانكوك واستُبدلت بلوحة تشيد بالنظام الملكي. وقال زعيم الطلاب باريت شيراوات، للحشد: «الأمة ليست لشخص واحد فقط، بل هي ملك لنا جميعاً. لذلك، أود أن أطلب من الأرواح المقدسة البقاء معنا ومباركة انتصار الشعب». وقال الناشط بانوسايا سيتيجيراواتاناكول، إن مطالبهم لا تقترح التخلص من الملكية. «إنها مقترحات ذات نوايا حسنة، لجعل مؤسسة النظام الملكي تظل بلطف فوق الشعب تحت الحكم الديمقراطي».

وغدت جرأة المحتجين غير مسبوقة، إذ يعتبر النظام الملكي «مقدساً» في تايلاند بقانون صارم، ينص على عقوبة بالسجن من ثلاث إلى 15 عاماً بحق من يشهّر بها. مع العلم أن متظاهرين حاولوا في وقت لاحق السير نحو القصر الكبير، لتسليم عريضة تطالب بإصلاحات ملكية إلى رئيس مجلس الملك الخاص، ومستشاري الملك، لكن تم منعهم من قبل حواجز الشرطة، قبل أن يُسمح لأحدهم، بتسليم الالتماس الموجّه إلى الملك. وكان في استقباله ضابط شرطة ووعد بإحالته إلى المجلس. لم يتسن التواصل مع القصر الملكي للحصول على تعليق على المظاهرة. مع العلم أن ملك البلاد، الذي يقضي كثيراً من وقته في أوروبا، غير موجود في تايلاند حالياً.

ولم يكن المتظاهرون من تيار محدد، بل كانوا يمثلون تيارات عدة، وأبرزها أعلامهم في العاصمة. مع العلم أن الحركة قاتلت الجيش في البلاد بين 12 مارس/آذار 2010 و19 مايو/أيار من العام عينه. وسقط في الاشتباكات في حينه 91 قتيلاً وأكثر من 2100 جريح. وأعتبر مراقبون أن ظهور «القمصان الحمراء»، مع زيادة أعداد المحتجين، يربط الحركة الجديدة بالتايلانديين الريفيين الفقراء في الغالب، وأنصار رئيس الوزراء الشعبوي السابق المليادير تاكسين شيناواترا، الذي أطيح به في انقلاب عام 2006. كان تاكسين يلقى معارضة من قبل المؤسسة الملكية التقليدية في البلاد. وادى الصراع العنيف فيما بعض الأحيان بين مؤيدي تاكسين وخصومه المحافظين إلى استقطاب داخل المجتمع التايلاندي. وأصدر تاكسين، الذي يعيش الآن في المنفى، بياناً مساء السبت، في الذكرى السنوية الـ14 لإطاحته، لم يعلن فيه صراحة دعم الاحتجاجات، لكنه ذكر أن «الأطفال لا يرون أي مستقبل لأن تايلاند توقفت عن مواكبة العصر».

> دعوات لتظاهرة في 14 أكتوبر إحياءً لانتفاضة 1973 الطلابية

أقفلت الشرطة طريق القصر الملكي (Getty)

غير أن بانكوك حالياً، لم تشهد اشتباكات مماثلة لتلك حدثت سابقاً، أقله حتى الآن، بل هيمنت العروض المسرحية والموسيقى على التجمع الكبير. وألقى المتحدثون خطابات نارية في وقت متأخر من مساء السبت، يتهمون فيها الحكومة بعدم الكفاءة والفساد في الجيش والفشل في حماية الملكية المراة. مع العلم أنه تم نشر ما لا يقل عن 8 آلاف شرطي لمراقبة هذا الحدث، فضلاً عن نشر حواجز طرق مصممة للسيطرة على الحشود. ويعتقد المتظاهرون أن رئيس الوزراء برايوت تشان أوتشا، الذي قاد انقلاباً عام 2014 للإطاحة بحكومة منتخبة، يصفته قائداً للجيش، عاد إلى السلطة بشكل غير عادل في الانتخابات العامة العام الماضي، لأن القوانين قد تم تغييرها كانت لصالح حزب مؤيد للجيش. بالتالي فإن الدستور الصادر في ظل الحكم العسكري غير ديمقراطي. مع العلم أن برايوت ذكر عشية احتجاج السبت، أن السلطات ستلجأ إلى استخدام «إجراءات ناعمة» ضد المتظاهرين «لأنهم أطفال». وقبل انتهاء المسيرة مباشرة، دعا النشطاء إلى إضراب عام في 14 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، في ذكرى انتفاضة طلابية شعبية في عام 1973، أنهت الديكتاتورية العسكرية بعد مقتل العشرات على أيدي الشرطة. كما دعوا إلى احتجاج آخر يوم الخميس المقبل خارج البرلمان لمتابعة مطالبهم.

(أسوشييتد برس، رويترز، فرانس برس)

متابعة

عمّال بريطانيا: محاولة لتجاوز الانقسامات

افتتح حزب العمال البريطاني مؤتمره السنوي، أمس الأحد، للمرة الأولى، عبر الإنترنت، بسبب تفشي وباء كورونا، محاولاً تجاوز انقساماته وفشله الانتخابي المرير، بعد الجهود التي بذلها زعيمه الجديد، كير ستارمر، لإعادة رص صفوفه. ويعد هذا الاجتماع الكبير لحزب المعارضة الرئيسي، الذي من المقرر أن يستمر حتى يوم غد الثلاثاء، الأول منذ الهزيمة المدوية لحزب العمال في الانتخابات التشريعية التي جرت في ديسمبر/كانون الأول الماضي، أمام المحافظين برئاسة بوريس جونسون. وانتخب المعتدل المؤيد لأوروبا، كير ستارمر، رئيساً لحزب العمال البريطاني في إبريل/نيسان الماضي، خلفاً لليساري المتشدد جيرمي كوربن، وتعهد بانهاض الحزب المعارض الذي يعاني من الوهن والانقسام حول «بريكست» ووضع الحزب الاقتصادي، وكذلك بشأن إدارة مسألة معاداة السامية داخل الحزب. ويشكل المؤتمر بالنسبة لستارمر فرصة ليُظهر للبلاد ما يمكن أن يقدمه حزب العمال، أي «قيادة جديدة»، رغم إقراره بأنه لا يزال يتعين على الحزب «تسلّق الجبل» على أمل الوصول إلى السلطة خلال الانتخابات التشريعية المقبلة المقررة في عام 2024. ومن المقرر أن يكشف زعيم المعارضة، الثلاثاء، عن رؤيته للمملكة المتحدة، ويظهر نفسه على أنه نقيض جونسون.

(فرانس برس)

من المقرر أن يكشف ستارمر عن رؤيته للمملكة المتحدة (Getty)

رصد

اليمين المتطرف يصوب على اللاجئين

انتخابات إيطاليا بنكهة تحريضية

ناصر السهلي

بدأت انتخابات 7 أقاليم إيطالية، أمس الأحد، على أن تُستكمل اليوم الاثنين، بمشاركة نحو 18 مليون ناخب. ويسعى زعيم حزب «الرابطة» (رابطة الشمال سابقاً)، وزير الداخلية السابق الشعبوي، ماتيو سالفيني، وزعيمة حركة «إخوة إيطاليا» الفاشية، جورجيا ميلوني، لاستغلال شارع إيطالي ساخط من الإغلاق والخسائر المالية بسبب كورونا، والفوز بالانتخابات.

وركّز سالفيني هجومه على حكومة جوزيبي كونتي، وعلى ما يعتبره «نشر المهاجرين للعدوى (كورونا) بين الإيطاليين». وخلال الأيام الماضية ردّد سالفيني مراراً «فيروس الفاشية، الفرصة في توجيه سهامهم نحو المهاجرين، على الرغم من انخفاض أعداد الوافدين خلال أزمة كورونا، لاتهامهم بالمسؤولية عن نشر الفيروس. مع العلم أن بداية انتشار الوباء في إيطاليا كانت في الشمال الثري، وليس من الجنوب الذي يستقبل قوارب المهاجرين وتنتشر في مزارعه ومعاملة اليد العاملة الرخيصة.

وترى الخبيرة في شؤون انتشار الشعبوية الأوروبية، نادية أوربيناتي، أن «سالفيني يُظهر أن عودة المعسكر الشعبوي ممكنة وبقوة، من خلال استغلال مشاعر عدم الرضا والغضب تجاه الأزمات الاقتصادية التي نتجت عن كورونا».

«خمس نجوم» والحزب «الديمقراطي الشعبي». ويسعى مع الحركة الفاشية لاقتحام معاقل اليسار في عدد من الأقاليم السبع: فينيتو، ليغوريا، توسكانا، ماركي، كامبانيا، أبوليا، فالي دي أوستا، وبيسيطر «الحزب الديمقراطي» (اليسار الوسط)، على أربع مقاطعات من أصل سبع، وتظهر الاستطلاعات أنه قد يخسر مقاطعتين، خصوصاً توسكانا، المعقل اليساري الأبرز في البلاد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (1939 . 1945). كما تراجع «الديمقراطي» وفقاً للاستطلاعات، في لاقتحام ماركي وأبوليا. ويركز سالفيني على توسكانا لإحداث اختراق تاريخي. عملياً، لم يفوّت شعبويو إيطاليا، والحركة الفاشية، الفرصة في توجيه سهامهم نحو المهاجرين، على الرغم من انخفاض أعداد الوافدين خلال أزمة كورونا، لاتهامهم بالمسؤولية عن نشر الفيروس. مع العلم أن بداية انتشار الوباء في إيطاليا كانت في الشمال الثري، وليس من الجنوب الذي يستقبل قوارب المهاجرين وتنتشر في مزارعه ومعاملة اليد العاملة الرخيصة.

وترى الخبيرة في شؤون انتشار الشعبوية الأوروبية، نادية أوربيناتي، أن «سالفيني يُظهر أن عودة المعسكر الشعبوي ممكنة وبقوة، من خلال استغلال مشاعر عدم الرضا والغضب تجاه الأزمات الاقتصادية التي نتجت عن كورونا».

على الرغم من محاولاته الضغط على الدول الأوروبية لنقل سفاراتها إلى العاصمة الجديدة، إلا أن النظام المصري يستشعر تردد هذه الدول، لجهة إحجامها عن إتمام عملية النقل، لأسباب عدة

عقبات اقتصادية واعتبارات سياسية

تعثر انتقال السفارات لعاصمة السيسي

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر دبلوماسية تنتمي إلى دول أوروبية مختلفة مصر، لـ«العربي الجديد»، أن الخارجية المصرية أعادت التواصل مع جميع الدول التي تملك سفارات في القاهرة، لمطالبتها بتأكيد نقل سفاراتها إلى العاصمة الإدارية الجديدة. ويتطلّب ذلك، دفع نسبة تتراوح بين 20 و25 في المائة من إجمالي ثمن الأرض التي سيتم تخصيصها للسفارات. وتسعى القاهرة لضمان ضخ سيولة مالية لدى الجهات الحكومية القائمة على إنشاء المشروع والمقاولين المكلفين ببناء الحي الدبلوماسي بالعاصمة الجديدة، على مساحة 1300 فدان (نحو 5,2 كيلومترات مربعة).

وأضافت المصادر أن عدد الدول التي وافقت نهائياً على نقل سفاراتها حتى الآن، لا يتجاوز 20 دولة، غير أن هناك حوالى 20 دولة أخرى ما زالت موافقتها المبدئية معلقة، في انتظار توفير اعتمادات مالية لمصاريف الانتقال. وترى بعض الدول الأوروبية الكبرى والآسيوية البارزة أن نقل السفارات «غير ضروري، وعالي التكلفة بالنسبة للاعتبارات السياسية التي تحيط بالمشروع وعملية الانتقال».

وذكرت المصادر أن عواصم تلك الدول الأوروبية متحفظة على الانتقال، وتراه لا يعدو كونه إسهاماً في تحسين صورة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ومشروعه المتعثر لنقل العاصمة، نظراً لضعف التمويل وتأجيل العديد من المشروعات الصغيرة المكونة للعاصمة بسبب فيروس كورونا، إلى العام المقبل على أقرب تقدير.

وأوضحت المصادر أن بعض الدول البارزة وعدت بنقل سفاراتها واختارت بالفعل أماكن إقامة مبانيها الجديدة، ومنها الولايات المتحدة والسعودية والإمارات، كما قرر بعضها إنفاق مبالغ طائلة لتجديد سفاراتها الحالية في القاهرة والجيزة قريباً. وهو ما أدى بدوره إلى حالة من التراخي في استجابة العواصم الأوروبية للمطالبات المصرية، التي تهدف بالأساس إلى بدء تشييد المباني الرئيسية في الحي الدبلوماسي بالتوازي مع إنهاء الإنشاءات بالحي الحكومي، وتجهيز الأحياء الأساسية للعاصمة للافتتاح في صيف أو خريف من العام المقبل.

وبحسب المصادر فإن من أسباب تعثر الدول الكبرى في اتخاذ خطوة نقل سفاراتها، ضرورة إيجاد مساكن قريبة للبعثات الدبلوماسية في الحي نفسه أو بالأحياء القريبة منه. وهو أمر يصعب حسمه حالياً بالنسبة للعديد من البعثات، بسبب ارتفاع أسعار العقارات في وسط القاهرة، أو بسبب عدم توافر مشروعات سكنية مناسبة في العاصمة الإدارية، أو إرجاء إنشاء بعض المشروعات القريبة.

كما ترى بعض الدول أن النقل السريع للسفارات قبل ضمان نجاح المشروع سيمثل مخاطرة كبيرة، لا سيما أن بعضها سيبادر لبيع أماكن السفارات الحالية في العاصمة أو تأجيرها أو تغيير نشاطها مع استمرار امتلاكها. وهي مخاوف تحاول الحكومة المصرية الرد عليه عملياً بالتأكيد على قرب انتقال وزارة الخارجية وكذلك رئاسة الوزراء رسمياً إلى العاصمة الجديدة، بالإضافة إلى البحث التصرف في العقارات المملوكة لكل منهما بالقاهرة لزيادة الحصيلة المالية للدولة. وهو ما زال محل تعثر أيضاً، بسبب الظرف الاقتصادي الحالي في مصر والعالم في ظل فيروس كورونا.

> عواصم أوروبية عدة تتحفظ على تلبية مطلب القاهرة

من جهته نبّه مصدر حكومي مطلع، إلى أن الدولة تسعى لضمان انتقال 50 سفارة على الأقلّ خلال المرحلة الأولى خلال عامين أو ثلاثة، وتراهن على أن الانتقال المبكر لسفارات الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا والسعودية والإمارات، سيحفز عدداً كبيراً من الدول الأصغر لنقل سفاراتها. لكن ذلك لم يحدث حتى الآن بشكل رسمي، بسبب عدم سداد المبالغ المالية المطلوبة، رغم الاتفاق بالفعل على عدد من النماذج الإنشائية والمتطلبات الأمنية الخاصة بكل منها.

ولتحفيز الدول الأصغر على الانتقال؛ أعلن اللواء أحمد زكي عابدين، رئيس شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية التي يساهم فيها الجيش وهيئة المجتمعات العمرانية، منذ أكثر من أسبوع، أن الشركة وبناء على توجيهات من السيسي، ستنشئ 30 مبنى سفارة لصالح عدد من الدول الأفريقية بنظام الإيجار، وذلك على مساحات تتراوح بين فدان وفدانين.

وينعكس التعثر في تصريحات سبق أن أطلقها عابدين منذ عام، أعلن خلالها أن هناك 30 دولة أجنبية وعربية، حصلت على أراض داخل العاصمة الإدارية الجديدة، لإنشاء مقار للسفارات والقنصليات، في الحي الدبلوماسي، وستسدد مقدمات الحجز. ومن هذه الدول، الولايات المتحدة والسعودية ونيجيريا والبحرين والإمارات. وأضاف أن الشركة تلقت 60 طلباً للانتقال من دول، من بينها البرازيل والأرجنتين والهند وكوريا واليابان.

سعي لضمان انتقال 50 سفارة خلال المرحلة الأولى (بيترو كوستا غوميز/فرانس برس)

ليبيا

اتفاق حفتر ـ معيتيق بلا مفاعيل عملية

وسط الصمت المستمر لمجلسي النواب والدولة والمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، حيال اتفاق حفتر ـ معيتيق، برزت مواقف عدة رافضة لما توصل إليه الرجلان

طرابلس ـ **العربي الجديد**

لا يزال مجلسا النواب والدولة والمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق في ليبيا، في حالة تجاهل تام للاتفاق المعلن بين قيادة مليشيات خليفة حفتر، ونائب رئيس المجلس الرئاسي أحمد معيتيق، بشأن استئناف إنتاج وتصدير النفط، في وقت تشير فيه تصريحات معسكر حفتر إلى فشل الاتفاق. في السياق، ذكر أحمد المسماري، المتحدث باسم قيادة مليشيات حفتر، أن قيادة حفتر «فتحت خط حوار مع المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق لحل الإشكاليات التي تواجهها الأزمة الليبية»، في إشارة للاتفاق بينها وبين معيتيق. لكن في مؤشر على فشل الاتفاق، قال في حديث لتلفزيون إماراتي، أمس الأحد، إن المجلس الرئاسي وقواته «هم وحدهم من يقفون ضد استئناف تصدير النفط»، معبّراً عن أسفه بشأن تجاهل الأمم المتحدة للاتفاق. من جهتها، ورغم إعلان حكومة شرقي البلاد استقالتها منذ أسبوعين، إلا أن وزارة خارجيتها دعت «جميع دول العالم التي تهمها ليبيا، خصوصاً البعثة الأممية، إلى التعامل بإيجابية مع الاتفاق»، في محاولة ربما لتحشيد مواقف دولية وأممية للاتفاق.

في المقابل، أكدت غرفة عمليات وتأمين وحماية سرت - الجفرة، التابعة لحكومة الوفاق، رفضها الزج بها بـ«مماحكات سياسية ومنافع شخصية سواء أكانت جهات سياسية أو حكومية أو مناطقية». وأضافت في بيان لها: «نرفض أن تكون الغرفة ورجالها وتضحياتهم طرفاً في أية مناورات سياسية، حتى ولو اتخذت شعارات براقة»، مؤكدة عدم اكتراثها «بخطوط أو تقسيمات ترسم من قبل الواهمين في الداخل أو من الخارج». وشدّدت الغرفة على «التأكيد على الانضواء تحت إمرة القائد الأعلى للجيش الليبي بالمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، وتنفيذ تعليمات وزارة الدفاع ورئاسة الأركان وآمر الغرفة».

وجاء هذا البيان بعد ساعات من تصريح لوزير الدفاع بحكومة الوفاق، صلاح الدين النمروش، أكد فيه انفتاح الحكومة على «أي حل سياسي» شرط عدم مشاركة حفتر فيه. في المقابل، أعلنت المؤسسة الوطنية «رفع حالة القوة القاهرة عن الحقول والموانئ النفطية الآمنة فقط». وشددت المؤسسة على «أهمية التمسك بالثوابت المهنية وغير السياسية في أية ترتيبات تتعلق برفع حالة القوة القاهرة عن الحقول والموانئ النفطية». وأوضحت أنّ «القوة القاهرة» ستبقى مفروضة «على الحقول والموانئ النفطية التي تأكد وجود عناصر فيها من عصابات فاغنر والجماعات المسلحة التي تعرقل أنشطة وعمليات المؤسسة»، في إشارة لرفض الاتفاق المعلن بين قيادة حفتر ومعيتيق الذي يقضي باستئناف كامل عمل الحقول النفطية والموانئ.

من جهته، رأى عضو المجلس الأعلى للدولة، محمد معزب، أن «معيتيق حاول توظيف استئناف تصدير النفط لمصالحه الشخصية كما فعل حفتر أيضاً الذي يريد أن يسدد ديوناً بلغت 50 مليار دينار ليبي (نحو 37 مليار دولار) جراء الحرب على طرابلس، فيما أراد معيتيق أن يضمن مقعده في المجلس الرئاسي الجديد». وعلى الرغم من تأكيده على ضرورة التوافق بين كل الليبيين على ضرورة استئناف تشغيل القطاع النفطي، إلا أنه أكد في حديثٍ لوكالة «سبوتنيك» الروسية، أن التشغيل السريع للقطاع، سيكبّد الدولة خسائر إضافية. بدوره، أكد برلماني من طبرق لـ«العربي الجديد»، عدم مشاركة ممثلين عن مجلس نواب طبرق، في لقاءات ممثلي حفتر ومعيتيق في موسكو بشأن الاتفاق المعلن.

في سياق آخر، استقبل رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني فائز السراج، السفير الألماني أوليفر أوفتشا، الذي رحّب بتسليم الأول مهامه للسلطة التنفيذية العتيدة، داعياً إلى ضمان انتقال شرعي وسلمي للسلطة. واتفق الجانبان على أهمية الالتزام بمخرجات مؤتمر برلين، التي حددت مسارات ثلاثة لحل الأزمة الليبية، أمنية واقتصادية وسياسية، تقود لانتخابات تشريعية ورئاسية.

> روسيا وتثبيت الهدنة
>
> أعرب المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وأفريقيا، نائب وزير الخارجية، ميخائيل بوغدانوف، عن ارتياح روسيا لوقف الأعمال القتالية في ليبيا. وفي مقابلة مع وكالة «إنترفاكس» الروسية، أمس الأحد، عبر بوغدانوف عن اعتقاده بتثبيت الهدنة الراهنة في ليبيا. وأشار إلى أن استقالة رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية، فائز السراج، يجب ألا تقود إلى «فراغ إداري» في ليبيا.

خاص

خلاف بين شيوخ موالين للسيسي

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر خاصة لـ«العربي الجديد» عن معركة جديدة داخل المؤسسة الدينية المصرية، لكنها هذه المرة ليست بين شيخ الأزهر أحمد الطيب والقيادات المحسوبة على النظام، بل داخل معسكر المؤيدين للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي من بين القيادات الدينية في البلاد. وأضافت المصادر أن وزير الأوقاف محمد مختار جمعة، الذي تلاحقه اتهامات بالفساد «لا يفوّت أي فرصة لتأكيد تبعيته المطلقة وجاهزية فتاواه في أي خلافات شرعية، لتكون داعمة ومتوافقة مع رأي السيسي حتى ولو كان ذلك مخالفاً لصحيح الشرع».

ولفتت المصادر إلى أن جمعة انتهز فرصة حالة الاستياء بين بعض العلماء، أصحاب المنهج الصوفي والمحسوبين على السلطة، بسبب تزايد وتيرة هدم المساجد، التي كان بعضها يضم أضرحة. كما حدث في هدم مسجد وضريح أبو الإخلاص الزرقاني، بدعوى إعاقته تطوير محور المحمودية في محافظة الإسكندرية. ويهدف جمعة في خطواته إلى زيادة تعكير صفو علاقة العلماء بالسيسي، لمنح نفسه المزيد من مساحات النفوذ.

وأفادت بأن جمعة انتهز فرصة قيام عدد من العلماء والدعاة من رموز المنهج الصوفي بفتح ضريح ابن حجر العسقلاني بمنطقة المقطم في 10 سبتمبر/أيلول الحالي، وإقامة مجلس قراءة به، في مخالفة لقرار وزارة الأوقاف الخاص بإغلاق الأضرحة ضمن حزمة الإجراءات الاحترازية من فيروس كورونا. فقام بإصدار بيان رسمي بإحالة القائمين عليها للتحقيق، وإغلاق الضريح، مع توجيه الهجوم نحو الرموز والدعاة المشاركين في الواقعة.

وكان من بين المشاركين في مجلس القراءة بالضريح كل من أسامة الأزهري المستشار الديني للسيسي، والداعية اليمني المحسوب على الإمارات ويحظى بمكانة كبيرة لدى النظام في مصر الحبيب علي الجفري، وعميد كلية أصول الدين، محمد عبد الرحيم بيومي، والأستاذ بجامعة الأزهر أحمد نبوي، والشيخ نافع العربي السنوسي، الشيخ أحمد المقدي، الشيخ زهير قزان الجزائري، وزير الأوقاف السوداني السابق، محمد الياقوت، والشيخ محمد يحيى الكتاني.

لا يفوّت جمعة أي فرصة لتأكيد تبعيته المطلقة (Getty)

وأشارت المصادر إلى أن الرموز التي قصدها وزير الأوقاف في معركته هي الأزهري والجفري، اللذان أبلغا جهات مسؤولة في الدولة غضبهما الشديد مما قام به الوزير والطعن فيه، على الرغم من بساطة الواقعة التي راعت الإجراءات الاحترازية.

ودأب جمعة أخيراً على إصدار بيانات رسمية من وزارة الأوقاف، تدعم موقف السلطة بشأن أزمة التوسع في هدم المساجد، عبر تزييف الواقع، والادعاء بإقامة الدولة الرسمية مئات المساجد بتوجيهات من السيسي شخصياً، مؤكداً أن الدولة افتتحت 130 مسجداً جديداً في يوم واحد. وسعى جمعة في أكثر من مناسبة لعرض خدماته، بالدخول في صدامات مباشرة مع شيخ الأزهر أحمد الطيب خلال معارك الأخير مع السيسي، كانت من بينها معركة الخطبة الموحدة التي خرج منها مهزوماً.